جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م على دور إيران الإقليمي

إعداد الطالبة

حلا عبدالله لافي الشمايله

إشراف

الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة حلا عبدالله لافي الشمايله الموسومة بـ:

انعكاسات الاتفاق النووي الايراني لعام2015 على دور ايران الاقليمي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علاقات دوليه.**

القسم: العلوم السياسة.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د.صداح أحمد الحباشنه		29/3/2016	مشرفاً ورئيسا
أ.د.محمد سالم الطراونه		29/3/2016	عضواً
أ.د.أمين سلامه العضايله		29/3/2016	عضواً
د.مدثر جميل ابو كركي		29/3/2016	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الإلكترونية

إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانه سيدنا محمد صلى الله عليه سلم.

الى من احمل اسمه بكل فخر... الى من اورثني القوه الثبات...

إلى روح والدي الطاهره عبدالله لافي.

إلى من كللها الله الهيبة والوقار... إلى من ووهبتني الصبر والعزم

إلى من علمتني معنى الحياة...

والدتي الفاضلة علياء محمد.

إلى عيني الثالثة ودم اوردتي... إلى من زرعن الحب والسعادة في قلبي...

إلى رفيقات دربي شقيقاتي.

إلى سندي من بعد الله أشقائي..

حلا الشمايلة

الشكر والتقدير

الحمدلله الذي انعم علينا بنعمه وهو المتفضل على عباده...

قال تعالى ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه. صدق الله العظيم.

وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل لأصحاب المعروف فإنني أتقدم بالشكر والثناء لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة واخص بالذكر أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور صداح احمد الحباشنه على قبوله الإشراف على هذه الرسالة والذي تهادت بين أنامله حروف الهجاء حرفا يتلو حرف وأوقد في عتمه الجهل شمعه مضيئة وفتح من مغاليق الأبواب بابا للخير مشرفا والذي أعطاني الكثير من علمه وجهده ونصحه وارشاده لتخرج هذه الرساله في أبهى صوره فله مني عظيم الشكر والتقدير اطال الله في عمره وجعله عونا لطلابه على طريق العلم.

وكما يطيب لي في هذا أن اعترف لكل ذي فضل فضله وابدأ بشكري وامتناني إلى أعضاء لجنه المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونه

الأستاذ الدكتور أمين سلامه العضايله

الدكتور مدثر جميل أبو كركي

لتفضلهم بمناقشه رسالتي هذه وانه ليسرني ان استزيد من علمهم وملاحظتهم القيمه.

فجزاهم الله خير الجزاء

حلا الشمايلة

فهرس المحتويات

الملخص

انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م
على دور إيران الإقليمي

حلا الشمايله

جامعة مؤتة، 2016

تهدف الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م على دور إيران الإقليمي. والتعرف على مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني، وبيان أهم الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والإستراتيجية لهذا الاتفاق، و تفسير طبيعة العلاقات بين إيران ودول الجوار، وبيان كيفية مواجهة دول الجوار لهذا البرنامج ومخرجات الاتفاق النووي الإيراني ، وردود الفعل الحالية والمستقبلية إزاء تحديات الاتفاق النووي الإيراني

وباستخدام بعض المناهج وبخاصة المنهج الوصفي التحليلي، فقد بينت الدراسة ما يلي: وقد توصلت الدراسة ومن خلال سياق فصولها، أن الاتفاق النووي الذي تم توقيعه بين إيران ومجموعة "5+1" يُفضي إلى تغييرات إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، يتعلق أبرزها بتغير أنماط التفاعلات بين إيران والقوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بعد مرحلة من العداء امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تغير طبيعة توازنات القوى في المنطقة، وتحول إيران إلى رقم مهم في حسابات التوازن الاستراتيجي إلى حقيقة أن إيران هي بلا شك مصدر توتر وخطر كبير على المحيط الأقليمي، وعلى منطقة الخليج، حيث أن الأحداث في الفترة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق من تدخل في الشأن العراقي والسوري واللبناني، قضية الحوثيين في اليمن، محاولة السيطرة على دولة البحرين واعتبارها جزء من إيران، استمرار التطوير البرنامج النووي، ناهيك عن أن إيران مازالت عالقة في قضايا إقليمية مع دول الخليج، جميعها مؤشرات تجزم سياسة إيران العدائية وتكشف عن طموحاتها التوسعية الفارسية تجاه المنطقة بشكل عام.

Abstract

The Effects of the Iranian Nuclear Agreement 2015 on Iran Regional Role

Hala Abdullah Al Shamayleh
Mu'tah University, 2016

This study aims at identifying the effects of the Iranian nuclear agreement in 2015 on the Iranian regional role. This study intends to identify the developmental phases of the Iranian nuclear program. This research aims at clarifying the political, economical, security, military and the strategic objectives of this agreement. In addition, this study aims at explaining the nature of the relationship between Iran and neighboring countries in order to show the current and future reactions against the challenges of the Iranian nuclear agreement.

This study used the descriptive analytical approach. The findings of this research showed that the signed Iranian nuclear agreement between Iran and its "1+5" group which calls on changing the strategic changes in middle east. This includes changing the interactions between Iran and the international superpower, particularly, the United States of America, after a period of hostile enmity that extended for more than three decades. This may lead to changing the nature of the balances of power in the region and transferring Iran to number one in the calculation of the strategic balance into reality that would display Iran as a source of tension and great danger on the regional surrounding, Gulf states where the situations after the American invasion to Iraq led to the interferences in the internal affairs of Iraq, Syria, Lebanon, the Huthi cause in Yemen in terms of their attempt to impose their control over Bahrain state claiming it as a part of Iran. This may be viewed in the continuous nuclear program development, this is not to mention that, Iran is still involved in regional issues concerning Gulf states. These are all indicators reveal that Iran's hostile policy and exposing its Persian expansion ambitions and interests towards the region as a whole.

This research recommends that further future research be conducted in this field.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1. 1المقدمة:

تُعد المصالح الأمنية الحافز الأساسي للدول في سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل لتحقيق توازن تقليدي حاسم في مواجهة الخصم. إلا أنّ الأمن ليس هو السبب الوحيد، فقد تلجأ بعض الدول لامتلاك هذه الأسلحة، لتحقيق مكانة مميزة على الساحة الدولية، ومواجهة الضغوطات السياسية والاقتصادية الخارجية والداخلية، باعتبار أن الضمانات الأمنية على أنواعها تشكّل عامل ردع للآخرين.

وفي ظل ظروف عالمية متقطعة ومتضاربة المصالح، غالباً ما تجد الدول نفسها عاجزة عن إيجاد نظام أمن دائم ومستقر يحقق الأمن والاستقرار لجميع الدول، خاصة في ظل وجود دول مستقلة وذات سيادة. إن الظروف الأمنية غير المستقرة غالبا ما تحصل نتيجة لظروف دراماتيكية وتغييرات سريعة داخل النظام الدولي الفرعي والعام، وتأتي في بعض الأحيان على أنقاض نظام أو أنظمة سابقة تحطمت بسبب الحروب والصراعات بين الدول، مما أدى لإفراز دولٍ جديدة قوية تسعى لإيجاد ظروف ومنظمات مناسبة تحقق من خلالها مصالحها.

لاشك أن خروج العراق من معادلة ميزان القوة العسكرية في المنطقة خلق حالة من الفوضى تمثل تحديا حقيقيا أمام دول مجلس التعاون الخليجي، بصفتها الدولة الخليجية الكبرى، واستمرار غيابها كموازن إقليمي أدى إلى فتح الباب أمام إيران للإنفراد بالهيمنة على منطقة الخليج لفرض السيطرة على دولها. وهو ما يقلق الولايات المتحدة ويجعلها أمام تحد أمني كبير في ميزان القوى الإقليمية, إذ تحتل إيران مكانة الصدارة في الشرق الأوسط إلى جانب إسرائيل بعد انتهاء الحرب الباردة في برامج التسليح البري والجوي والبحري إنتاجا وتطويرا وتسابقا في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل النووي والكيماوي والبيولوجي، وهذا أدى إلى تصاعد الفزع والتوتر والأزمات في منطقة الخليج العربي، مما دفع دول الخليج إلى الدخول

في سباق تسلح مع إيران ، لمواجهة التهديدات الإيرانية المتتالية لدول الخليج وسباقها النووي والمناورات العسكرية التي تجريها في الخليج العربي.

لقد ضاعفت الأحداث التي ظهرت في المنطقة العربية من التساؤلات حول مستقبل سياسة إيران، وعن خطرها على أمن المنطقة واستقرارها، وساهمت في الوقت نفسه في تعميق العداء بين أطراف العالم الإسلامي. فاندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وظهور تحالفات إيرانية مع دول عربية وتيارات سياسية فيها، وتصريحات إيرانية عن ملكيتها لدولة البحرين، وإصرارها على الاستمرار باحتلال الجزر العربية في الخليج العربي، وتقدمها في برنامجها النووي، كلها عوامل ضاعفت من التحسب للخطر الإيراني القادم على المنطقة العربية.

كذلك أضاف البرنامج النووي الإيراني هاجس أمني، حيث بدأت دول المشرق العربي وخاصة الخليج العربي تتوجس تجاه إيران ونواياها الجديدة، خاصة أن البرنامج النووي السلمي للطاقة النووية يمكن أن يتحول إلى الأغراض العسكرية متى توفرت الإرادة السياسية، مع القيام بخطوات مهمة أخرى وإن كانت أكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية والعسكرية.

إن التداخل الكبير بين ما يمكن أن يحققه البرنامج النووي الإيراني من فوائد على إيران وبين الآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المترتبة على دول المنطقة ومجتمعاتها في حال قيام حرب جديدة مدمرة نتيجة لهذا البرنامج تحتم على الجميع -دول المنطقة والمهتم بها- النظر لحل المشكلة بنوع من الجدية والحرص والسرعة قبل تفاقمها.

1. 2 مشكلة الدراسة:

رسمت إيران سياستها الأمنية في المنطقة وقامت ببناء برامج وأبحاثاً نووية وتسليحية متطورة، أثارت العديد من التساؤلات وردود الفعل السلبية والايجابية، الإقليمية والدولية حولها وحول مدى انعكاساتها ومخاطرها الأمنية على دول المنطقة والعالم، ولقد بدأ العمل في البرامج النووية الإيرانية في الخمسينيات من

القرن الماضي في زمن الشاه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكيـــــة وبعــض دول أوروبـــا الغربية .

وتطمح إيران لامتلاك التقنية النووية، فهي تقدم برنامجهـــا النـــووي للعـــالم بدعوى الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فهي ترى أطراف إقليمية ودولية أنَّ هـــذا الطموح هو الانتقال من مرحلة لاحقة من الاستخدام العلمي للطاقـــة النوويـــة إلـــى الاستخدام العسكري لها. وهذا أدَّى إلى حدوث اصطدام بمعارضة إقليمية، ومخاوف خليجيّة، وممانعة أمريكية وإسرائيلية. في حين أنَّ الموقف الأوروبي متأرجحاً بـــين سياسة الحوار والمعارضة، مقابل التأييد والدعم الروسي والصيني لإيران.

تدور مشكلة الدراسة حول الكشف عن انعكاسات الاتفاق النـــووي الإيرانـــي لعـــام 2015م على دور إيران الإقليمي، كذلك آثار البرنامج علـــى أمـــن دول المشـــرق العربي بعد خروج العراق من معادلة ميزان القوة العسكرية في المنطقة ، من خلال أبعاده السياسية، والأمنية، والاقتصادية، وكيفيّة مواجهة تحدياتها.

1. 3 أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هي انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م على دور إيران الإقليمي ؟

سينبثق من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

أولاً: ما هي مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني؟

ثانياً: ما هي أهم الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والإســـتراتيجية لهذا البرنامج إقليمياً ودولياً؟

ثالثاً: ما هي ردود الفعل الحالية والمستقبليّة لدول المشرق العربـــي، وخاصـــة دول الخليج العربي؟

رابعاً: ما هي المواقف الدوليّة والعربيّة تجاه تحديات البرنامج النووي الإيراني؟

4.1 أهمية الدراسة

لقد بدأ الاهتمام الإقليمي والدولي شديداً وواضحاً هذه الأيام في دول المشرق العربي حـــول انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م على دور إيران

الإقليمي، ودخلت المنطقة في أزمة قابلة للانفجار إذا لم يتم تداركها. لقد دخلت الأزمة النووية الإيرانية بين إيران من جانب والولايات المتحدة وحلفائها من جانب آخر إحدى مراحلها الحرجة، خاصة في ضوء التصعيد المتبادل بين طرفيها، وإصرار كل منهما على مواقفه المتشددة حيال رغبات الطرف الآخر. , وفي هذا الإطار تقسم أهمية الدراسة إلى قسمين:

1- الأهمية العلمية:

وتتمثل في رفد الأدبيات العلمية والسياسية بدراسة عن انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م على دور إيران الإقليمي, وتطوره واتجاهاته وإبعاده, في ضوء فترة زمنية حافلة بالإحداث والمتغيرات, في محاولة للتوصل لتفسير عميق لهذه الانعكاسات, وذلك من خلال الربط بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها, وكيفية الفاعل بينهما لتحديد التوجهات الحاكمة لها, مما يجعل موضوع الدراسة يتسم بالحداثة والجدية.

2- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال إلقاء على كون امتلاك السلاح النووي لأي دولة يهدِّد أمن المجتمع الدولي في حال استخدامه عسكرياً؛ ممَّا يترتب عليه خلق مواجهات عسكرية تؤدِّي إلى الفتك بمئات الآلاف من الأرواح البريئة، ويؤدِّي إلى خلق بيئة متوالية في سباق التسلح, فكان لا بُدَّ من دراسة الخطر الذي يشكِّله البرنامج النووي الإيراني على كل من منطقة الخليج العربي، وكذلك إلى معرفة مستقبل البرنامج النووي الإيراني إقليمياً ودولياً، والجهود الأمريكية- الإسرائيلية المكثَّفة لفرض واقع جديد في المنطقة ككل.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م على أمن الدول؛ إقليمياً ودولياً, وتهدف الدراسة لتحقيق عدة أهداف, أهمها:

1- التعرف على مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني.

2-بيان أهم الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والإستراتيجية لهذا الاتفاق.

3-تفسير طبيعة العلاقات بين إيران ودول الجوار، وبيان كيفية مواجهة دول الجوار لهذا البرنامج ومخرجات الاتفاق النووي الإيراني ، وردود الفعل الحالية والمستقبلية إزاء تحديات الاتفاق النووي الإيراني.

1. 6 منهجية الدراسة

تذهب منهجية الدراسة في الاعتماد على الإطار العلمي الذي يستفيد من عدة مناهج وأطر علمية بغية الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة, ومن هنا سيتم الاعتماد في هذه لدراسة على المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي: حيث تم استخدام هذا المنهج لأنه يؤمن بفكرة التطور, ذلك لأن كل ظاهرة تتولد من ظاهرة أخرى بما يذهب إلى أن التلقائية لا يعرفها الوجود الإنساني, إضافة إلى إدخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل بما يجعل من عامل الزمن متغيرا أصيلا يحدد الظاهرة, ويحدد مدلولها, ومختلف مظاهر التعبير عنها, بما يفيد في استخدام تلك الوقائع في الاستدلال, أو المتابعة الزمنية, في تفسير الظاهرة السياسية, حيث أن التاريخ هو تتبع الوقائع أو الإحداث أو الأفكار أو النظم, فهو ضروري في أي تحليل سياسي, وسيتم الاستفادة منه في الإحاطة في سد بعض الإحداث التاريخية لانعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م على دور إيران الإقليمي.

2- المنهج الوصفي التحليلي: إذا كان المنهج الوصفي يقوم على وصف انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م على دور إيران الإقليمي بإبعادها المختلفة وتأثيراتها, فأن التحليل بعد الوصف يطابق غايات وأهداف الدراسة, إذ أن المنهج التحليلي سيركز على فهم وتحليل أسس ومحددات انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م على دور إيران الإقليمي, في ظل نظام عالمي جديد بإبعاده المختلفة, والإبعاد الأساسية لتلك الانعكاسات, وفي هذا السياق سيتم في إطار هذه الدراسة ومن خلال هذا

المنهج تحليل انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعـــام 2015م علـــى دور إيران الإقليمي.

1. 7 تقسيمات الدراسة:

سيتم بحث الموضوع من خلال أربعة فصول، كالآتي:

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

الفصل الثالث: لمحة تاريخية موجزة حول البرنامج النووي الإيراني

الفصل الرابع: الموقف الإقليمي والدولي من البرنامج النووي الإيراني

الفصل الخامس: انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م علـــى الصـــعيدين الداخلي والخارجي

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2 . 1الأطار النظري :

تعتمد هذه الدراسة على النظرية الواقعية وتنطلق من الفرضية التي تؤكد بأن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، ومن ابرز من تحدث عن ذلك هو هانز موركنثا والذي أكد على إن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنيين أساسيين: هما، القوة والمصلحة، وان المصلحة تتحدد في أطار القوة، وان الدول تسعى للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار، وفي أصولها تستند المدرسة ألواقعية إلى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز، إذ ينطلق هوبز من مقولة مفادها أن الإنسان يميل دوما إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعا في ذلك أما في البحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد، وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهن هوبز، بغياب السلطة المنظمة، إذ طالما يعيش البشر بدون غطاء من سلطة مشتركة يحتو مونها فأنهم يصبحون في وضع شبيه بحالة الحروب .وان الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدائم إلى العنف تكمن في إقامة سلطة يتمكن البشر في حمايتها من العيش بسلام (توفيق، 2000).

نظرية القوة أو النظرية الواقعية

لا شك بان المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة والى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب. وفي العصور الحديثة،كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي مكيافيللي صاحب كتاب الأمير (The Prince) الذي بين فيه إن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير(الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يعتبر من المؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما

اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان (LOVIATHAN) الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول.

وسنتحدث هنا عن مقولات النظرية والمبادئ الفلسفية ودواعي استخدامها كما يلي:

أ- مقولات نظرية القوة

قدم هانس مورجانثو وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصورا شاملا لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير(السياسة بين الأمم)،حيث يعتبر بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم،كذلك فانه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية،كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، أو السيطرة على الآخرين.

وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق مصالح بين المصالح القومية للدول.وعليه، فان فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب،وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث إن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفا أساسيا لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه(مقلد،2006، 51). إما فريدريك شومان احد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة اعلي منها بين الوحدات الدولية،حيث تعمل هذه الدول على تامين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات (self-preservation)هدفا نهائيا واعلي لا يخضع لأي تحفظ ولا لأي مساومة(Dougherty, contending theories, 1997, p.69).

ويعد اون، مرجعلفرز(Wolfers) من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول إن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق

أهداف ابعد منها،ويقول انه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانيات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها،أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعا من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف (العقابي، 1996، 138).

ب – المبادئ الفلسفية لنظرية القوة:

أولا: مبدأ القوة:

أن مصطلح القوة يعد من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة باعتبارها القاعدة المحورية في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية, وتفوق فكرة القوة على فكرة الحق, ذلك ان عامل القوة يعتبر عاملا غير ثابت في المعايير الدولية بين الدول, فكثيرا ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يذهب شوارزنبرجر بالقول:"ان القوة هي بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية كلها , والسبب هو في غياب مجتمع دولي شامل فان المجموعات الدولية داخل النظام الدولي تتصرف بناء على ما تمتلكه من امكانيات مادية وعسكرية وليس من أي منطلق قانوني أو اخلاقي , فالقوة ليست نوع من الشهوة المدمرة , بل انها مزيج من الاقناع والاكراه , اذ ان اولئك اللذين يستخدمون القوة يفضلون عادة تحقيق أهدافهم من خلال التهديد باستخدامها بدلا من اللجوء اليها فعلا , فالتهديد يستهدف الاقناع في حين يرتبط الاكراه بالاستخدام الفعلي للقوة ", اذ أن القوة في كثير من الاحوال تستخدم بغية الدفاع عن الكيان القومي , أو الأمن , أو النظم والمعتقدات السياسية وايضا عن المصالح القومية الاساسية للدول , وقد يذهب بالقوة في المساعدة في الوصول لبعض الغايات الاقتصادية أو الاجتماعية او الثقافية وهو ما يمكن ان يساعد بدوره على تحقيق التنمية للدول، اذ ان كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية يركزون ايضا على اهمية دور الدبلوماسية والتي بدورها تمنع كثيرا من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة

الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم (دورتي، النظريات المتضاربة،15).

ثانيا: مبدأ المصلحة القومية

أن مفهوم القوة يرتبط بالمصلحة الوطنية ارتباطا وثيقا، إذ يعتبر كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة وتحليلهم لذلك هو إن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلا لتحقيق أهدافها ومصالحها. ذلك إن توافر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة،لان الواقع يفرض إن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة , وفي هذا المجال يقول هانز مورجانثو:"إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة،والتاريخ يثبت ذلك.".

ج – **دواعي استخدام نظرية القوة**

إن هذه النظرية قد فرضت مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الشمولية الأخرى التي كرست جل اهتمامها لتفسير وتحليل الواقع الذي تعيشه الدول، وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي، ومبعدة العوامل المسببة للصراع الذي سيؤدي بدوره إلى الحروب واستخدام القوة, وفي حالة العلاقات العربية الدولية، فقد كانت القوة حاضرة في كثير من مظاهرها وبخاصة في المجال الاقتصادي.

نظرية النظم:

تستخدم نظرية النظم أساسا في التطبيق على التفاعلات في النظام الدولي, وان استخدامها يكمن في التمكن من تحليل وفهم السياسة الخارجية في إطارهــا الأوســع وتميزها عن غيرها من النماذج التي تظهر في السياسة الخارجية للــدول, ذلــك أن مفهوم النظام في العلاقات الدولية استخراج مباشر لمفهوم النظام كما هو مستخدم في نظرية النظم العامة, والتي تذهب في أنها تشكل مجهودا علميا من اجل إيجاد الصلة بين كل حقول المعرفة(Joseph,1973).

تعد هذه المدرسة امتداد لأفكار "فون برتالنفي" اذ تعود دراسته في هذا الحقــل إلى العشرينات, وأيضا كان لكل من "تالكوت بارسونز" و" ديفيد ايستون" جملة مــن

الأفكار التي ساهمت كركائز متطورة لعملية المنهج السلوكي, من خلال هذه النظرية بالتوصل إلى وضع عددا من الافتراضات حول النظام ومنها:

1- أن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.

2- أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.

3- كل جزء يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عن الأجزاء الأخرى المرتبطة به.

فمن خلال إدراك هذه الافتراضات نجد أن النظام حلقة مترابطة رئيسة تنتج عن وجود مخرجات تستوجب إيجاد المخرجات لها, لقد حققت كتابات بعض الباحثين إسهامات في جانب تطوير هذه النظرية في العلاقات الدولية, إذ يعد من أبرزهم " جورج موديلسكي" و" ريتشارد روزكرانس" و" ماكنلاند" و" اندروسكوت" ولقد جاء كأبرز الدعاة لهذه النظرية أيضا " مورتون كابلان" اذ ساهم في تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها للنظام الدولي, والأهداف التي يسعى إليها في هذه النظرية هي التوصل إلى القوانين, والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها, وأيضا التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة والفرعية, وانتقالها من شكل إلى آخر(مقلد, 2006).

لقد جاء " تشارلس ماكيلاند" ليعطي تقريبا لنظرية النظم بوصفها أنها أداة في التحليل, تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليات التفاعلية وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسة والفرعية, وهي تحاول التطرق إلى ظواهر السلوك المختلفة التي تدور أو تحدث في مجال النطاق الواحد ضمن النظم الدولية الفرعية وحصر مدى انعكاساتها على باقي النظم, إذ يشير تشارلس إلى أن هذه التصورات أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعلية لإدراكنا حقيقة الارتباطات بين النظم القومية والنظم الدولية رغم تنوع التأثيرات المتبادلة (Maclleand1967pp116-113).

وذهب أيضا مودلسكي في تحليله للنظام الدولي بالإشارة إلى انه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفة لكنها محددة

في جوانب كثيرة, إذ يؤكد على أن النظم الدولية تشمل إشكالا وأنماط متعددة ومتباينة من التعاملات السلوكية وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منها, ولقد استخدم "مودلسكي" منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلع الستينيات من القرن العشرين, إذ وضع نموذجا تحليليا مبسطا للمدخلات والمخرجات باستخدام منهج النظم في السياسة الخارجية إذ ميز بين العناصر الآتية:

مدخل القوة: وهو الموارد المتاحة لدى صانعي السياسة الخارجية, وهي إما داخلية او خارجية, ويشتمل مدخل القوة الداخلية جميع الأجهزة والمؤسسات الحكومية المتعلقة بالسياسات الخارجية ودرجة كفاءة هذه المؤسسات وخبرتها الفنية, وجميع الثروات المادية والمعنوية المتاحة للدولة, إما مدخل القوة الخارجية, فهو كل الموارد المتاحة للدولة والتي تنبع من خارجها, كمثل المزايا والفوائد التي قد تحصل عليها الدولة نتيجة الالتزامات, أو تعهدات من قبل دولة أخرى, مثل المساعدات والمعونات الخارجية والمنح التجارية.

مخرج القوة: وهو جميع السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي, وتكون إما بهدف المحافظة على الموارد الموجودة وإما خلق موارد جديدة,

المصالح والأهداف: وتتضمن مصالح ومطالب الجماعات المختلفة في الدولة.

صانعو السياسة: وهم حلقة الوصل التي يتم عندها تحويل المدخلات إلى مخرجات, وأوضح " مودلسكي" أن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن, تتغير إذا ما حدث أي تغير في هذه العناصر, سواء كان هذا التغير من الداخل أو من الخارج, موضحا أن أي سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر, وإعادة هذا التوازن في حالة اختلاله.

فمن من خلال ما تقدم يمكن الاعتماد على نظرية النظم في هذه الدراسة لعدة أسباب أساسية يمكن إجمالها بالآتي:

1- تعد المداخل التي يمتاز بها منهج تحليل النظم, من خلال استخدام المناهج الأخرى في تحليل الظواهر الاجتماعية, والسياسية, مثل منهج صنع القرارات.

2- شمول التحليل النظمي للظاهرة موضوع الدراسة, وذلك بتحليل كل جوانبها, فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية, والسياسة الخارجية, ويقوم بدراسة عناصر البيئة الداخلية, والبيئة الخارجية, فضلا عن عملية صنع وإدارة السياسة, ثم دراسة مضمون السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها.

3- إن وحدة التحليل في هذا المنهج هي مفهوم النظام الذي انتقل من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية ليستعيره علم السياسة وإذا كان التحليل النظمي يعني استخدام مسالك وأدوات لتحليل المعلومات تستند إلى مفهوم النظام المعقد وعلاقاته المتشابكة.

نظرية اتخاذ القرار:

نظرية اتخاذ القرار تركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي , وفي الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره , وأيضا البحث في الكيفية التي تعمل الدولة فيها حيال مواقف سياسية متعددة , إضافة إلى انها تبحث في الكيفية التي يظهر بها هذا التفاعل مع الواقع السياسي الدولي (طعمة ,2010)

والقرارات هي التي تتضافر لها الجهود والإمكانات وكافة المستلزمات الأساسية التي من شأنها زيادة الدقة وتعظيم النتائج الايجابية التي تؤدي بالنتيجة إلى تحقيق الأهداف المحددة , ذلك أن عملية اتخاذ القرار تأتي لتمثل المضمون العام لنشاط الإدارة على جميع المستويات التنظيمية, إذ أن عملية اتخاذ القرارات لا تكون مقصورة على مستوى معين, فهي عملية تمارس في مختلف المستويات. إن النظرية تقوم بتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية, أي انها تبني تحليلها على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار والذي يعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يتخذ في ظلها القرار في السياسة الخارجية , فهي تقوم بدراسة العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها،

ذلك انه يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين , وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الإفراد اللذين يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة , إضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة (توفيق، 2000) .

هذه النظرية تأتي أهميتها أيضا من انها تضع حلول وطرق مناسبة للإجابة عن المعلومات , حتى يكون النظام مهيأ لبيئة متغيرة , إضافة لذلك الحصول على معلومات دقيقة ذات أهداف مباشرة للبيئة السياسية , وهي تدرس في العلاقات الدولية أساس دراسة الدولة من خلال صناع القرار , فتحديد الدولة يرتكز على صناع القرار الرسميين , وأخذها بالاعتبار سلوك المسئولين عن اتخاذ القرار , وبذلك يمكن تطبيق الكثير من المبادئ والنظريات في علم النفس للتوصل إلى أطروحات جديدة أو فرضيات بناء على الكثير من النتائج والدوافع , ذلك أن السلوك يجمع بين الجانب العقلاني والآخر غير العقلان(مقلد، 2006).

مقولات النظرية :

أن نظرية اتخاذ القرارات تعد من النظريات ذات الأهمية الخاصة لتحليل واقع العلاقات الدولية , ذلك انها تحظى بالأهمية البالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية , فهي تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره , وبذلك تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الإطراف الدولية التي تتعامل معها (الفضل ,2004) .

عناصر النظرية :

أ- تشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة, وان الانتهاء لقرار معين يعد ذروة التفاعل الذي يتم في مختلف المستويات التنظيمية المعنية بهذه العملية.

ب_ تقيم صانعي القرارات كافة العوامل والمتغيرات ذات الارتباط بموضوع القرارات , في شقيها سواء المتعلق بالبيئة الداخلية , أم البيئة الخارجية أم الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار, أم الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في إطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية .

ج- أن الجهد الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار , ثم تحليلها ومناقشتها وتقيمها .

د-البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره .

ه- البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محدده تبرز بها الدول اتجاهاتها , وتدافع بها عن مصالحها إزاء الإطراف الدولية التي تتعامل معها

وبناء على ذلك يمكن فهم نظرية .اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال التي تصدر عن الدولة , والتي يقوم بها في واقع الأمر أشخاص , وهو ما يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار , وإدراك صانع القرار لمحيطه وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع , وغي هذا الإطار يرى ريتشارد سنايدر : أن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها الدول (مقلد، 2006) .

توظيف النظرية في الدراسة :

أن المضامين الرئيسية لنظرية اتخاذ القرارات تشكل في أساسها إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية, وهي تشكل بدورها الإطار النظري لهذه الدراسة, من خلال توظيفها لتحليل المحددات والعوامل المتعددة وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الخارجية بين الدول والتي تتأثر عملية صناعة القرار فيها بمجمل المتغيرات والمحددات سواء الداخلية منها أو الخارجية بالإضافة إلى علاقتيهما وسياستيهما الخارجية المتمثلة بالكثير من القرارات الخارجية لفهم أكبر لمخرجاتها والتمعن في سلوكيات الدولة والوقوف على قدراتها وإمكانياتها والدوافع الرئيسة خارجية أم داخلية لمساهمتها الفاعلة في التحكم بسياسة الدولة .

2. 2 الدراسات السابقة:

دراسة (بيومي، 2009) بعنوان:**العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي** الصهيوني. تناولت الدراسة إلى تغيرات وتطورات الموقف الأمريكي تجاه إيران في عهد المحافظين الجدد، وتحدثت عن الدور الروسي والصيني في المنطقة وتغير ميزان القوى الدولية، وبينت أيضا الدور الإقليمي المتقاسم بين إيران وأمريكا وإسرائيل في المنطقة، وموقع العرب بين التوجهات الإيرانية والأطماع الأمريكية في المنطقة من خلال طرحها العلاقات السعودية- الإيرانية والدور الخليجي والعربي، وتطرقت إلى الملف النووي الإيراني واحتمالات توجيه ضربه عسكرية لإيران من الولايات المتحدة الأمريكية، وتناولت أيضا فكرة دعم المواطنة في دول الخليج العربي واحتواء الأقليات خاصة فيما يتعلق بالشيعة في تلك الدول.

دراسة (الصمادي وبني ملحم، 2009) وهي بعنوان: "**البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي: (دراسة تحليلية)**" التي هدفت إلى بيان آثار البرنامج النَووي الإيراني وانعكاساته على طبيعة الأمن في منطقة الخليج العربِي، وذلك بالانطلاق من الافتراض القائل:"إن التداخل الكبير بين ما يمكن أن يحققه البرنامج النَووي الإيرَاني من فوائد على إيران وبين الآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المترتبة على دول المنطقة ومجتمعاتها في حال قيام حرب جديدة مدمرة نتيجة لهذا البرنامج تحتم على الجميع - دول المنطقة والمهتم بها- النظر لحل المشكلة بنوع من الجدية والحرص والسرعة قبل تفاقمها". وتوصلت الدراسة لعدة نتائج ومقترحات أهمها: أن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدّولِيّة ومتطلبات أمن دول المنطقة. لذلك فإن خيار المشاركة الجادة من قبل الجميع لبناء تلك الإستراتيجية أصبح أمرا ملحا لتجنب قيام حرب مدمرة.

وهناك دراسة لـــ(المجالي، 2007) بعنوان: **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979**. وخلصت هذه الدراسة إلى سعي إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979 إلى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية سواء البرية أو البحرية أو الجوية والتكنولوجية النووية وعقد العديد من صفقات التسلح مع عدد

من الدول لتصبح قوة إقليمية مؤثرة تؤهلها للسيطرة على المنطقة، وان تأخذ دورا مهما في النظام الإقليمي الخليجي، فهي كانت في الماضي تقوم بدور عالمي بصفتها حارسا وحامية لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم، فأنها ترغب حاليا بتعزيز موقعها كمركز قوة إسلامي أسيوي، مقابل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وكما بينت الدراسة عن رغبة إيران في التحكم بأجندة عمل الدول الإسلامية ،من اجل تحقيق أهدافها، الأمر الذي له تأثير بالغ الأهمية على دول الخليج العربي خاصة في ظل تغير ميزان القوى في المنطقة بعد حرب العراق 2003 من جهة وفي ظل سعي إيران إلى تطوير قدراتها النووية من جهة أخرى .

دراسة ألخالدي(2007), المعنونة" **التسلح النووي الإيراني وأثره على أمـــن دول الخليج**", إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيـــرات والظـــروف الجيوسياسية التي تترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة, خاصة فـــي المجال النووي, على دول مجلسي التعاون وامن الخليج العربي ككل, إضـــافة إلى التعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيـــران فـــي التعامـــل مـــع تطورات أزمة ملفها النووي, وقد ظهر من خلال الدراسة أن إيران تســـتهدف امتلاك القدرات العسكرية التقليدية والإستراتيجية حتى تحقـــق مجموعـــة مـــن الأهداف أهمها الوصول بالقدرات العسكرية الإيرانية إلى مرحلة تحقيق الردع ضد خصومها من القوى الإقليمية والدولية عموما, وتفرض نفسها كقوة إقليمية نووية في المنطقة.

دراسة (الحريري2007), بعنوان" **التداعيات المتوقعة للانتشار النـــووي فـــي المنطقة على دول مجلس التعاون ومستقبل هذا الانتشار ومواقـــف دول المجلـــس منه**" وقد عرضت الدراسة لاحتمالات والسيناريوهات **المتوقعة** للبرنـــامج النـــووي الإيراني على المستوى الدولي, وعلى مستوى المنطقة العربية وبالتركيز على منطقة الخليج العربي, وقد ركزت الدراسة على تأثيرات البرنامج النووي الإيرانـــي علـــى الاستقرار الأمني في منطقة الخليج في ظل الأحداث السياسية في المنطقة, وتحديـــدا الآثار المتوقعة للسلاح النووي الإيراني على الأمن القومي العربي فـــي المجـــالات

السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والبيئية, وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكـد أن امتلاك إيران للسلاح النووي سوق يكون له تأثير سلبي على استقرار منطقة الخليج العربي.

ودراسة (جميس ، 2008) والمعنونة بـ "**التهديدات الإقليمية والإستراتيجية الأمنية: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط** وهذه الدراسة الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجي التابع لكلية الحرب الأميركية, وتحدثت الدراسة عن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وتأثيره على الأمن العالمي, كما تحدثت عن حرب العراق في تغيير ميزان القوى بالمنطقة, وتزامن ذلك مع وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي مثلت بدورها ضغوطا على النخب الحاكمة في الشرق الأوسط وهي وجود تحالفات بين الدول الكبرى والفاعلين غير الدوليين مثل التحالف بين إيران وسورية وحزب الله وحركة حماس وبعض الميليشيات الشيعية والمنظمات السياسية في العراق, وقد اعتبر هؤلاء أنفسهم بمثابة قوى مقاومة ناجحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في فلسطين ولبنان والعراق, ومن ثم فان زيادة شعبية هذه القوى في المنطقة مثل تحديا جوهرياً للنخب الحاكمة, في زيادة خطر المد الشيعي الإيراني بالنسبة للدول السنية في الخليج والمنطقة بصفة عامة, الأمر الذي دفع هذه الدول إلى إقامة علاقات سياسية متوازنة فيما بينها لملء الفراغ الناتج عن تدهور النفوذ الأميركي بالمنطقة, في مقابل قطع إيران شوطاً كبيراً نحو امتلاك السلاح النووي, ما ساهم في زيادة قوتها الإقليمية التي تعزز بعد غزو العراق, حيث تمارس إيران نفوذاً العراق.

ما يميز هذه الدراسة:

إن ما يميز هذه الدراسة من أنها تتناول انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني لعـام 2015م على دور إيران الإقليمي في فترة زمنية مليئة بالإحداث والتغيرات الإقليمية والدولية بما يطال البرنامج النووي, من إشكاليات خلفها البرنامج النووي الإيرانـي تجاه المنطقة في تهديد الأمن والاستقرار, خاصة وان لإيران مصالح وطنية تتناقض مع مصالح دول المنطقة, والترتيبات الدولية في جانب المفاوضـات(5+1) بشـأن الملف النووي وتأثيراتها على المنطقة في جملة التنازلات التي ستقدم لإيران جـراء

التوصل إلى اتفاق بخصوص البرنامج النووي الإيراني, بما يقابل من ردود حالية ومستقبلية لدول الجوار تجاه التحديات التي يفرضها اتفاق البرنامج النووي الإيراني على المنطقة ككل.

الفصل الثالث

لمحة تاريخية موجزة حول تطور البرنامج النووي الإيراني

3. 1 نشأة البرنامج النووي الإيراني:

لقد بـــدأ العمل في البرامج النوويـــة الإيرانية في الخمسينيات من القرن العشرين في زمن الشاه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكيـــة وبعض دول أوروبـــا الغربية، حيث كانت إيران ذات علاقة قوية وطيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية ففي غضون عام 1960م, وبمساعدة أمريكية أنشأ شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية إلا إن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب حتى عام 1967م, عندما الحق بجامعة طهران وأشرفت علية منظمة الطاقة النووية الإيرانية، وبمجرد ان بدأ المركز بحوثه النووية في جامعة طهران أهدت الولايات المتحد الأمريكية للمركز مفاعلا صغيرا بقدرة 5 ميغاوط لأغراض البحث وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج 600غرام من البلوتونيوم سنويا من وقوده النووي المستهلك.

تركز طموح الشاه على بناء 23 مفاعلا نوويا لإنتاج الطاقة الكهربائية وبمدة قصيرة جدا وعلى مرأى ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية إلا ان العقد الذي ابرمه الشاه مع الشركة الألمانية (كرافت ورك) عام 1975م سبب إزعاجا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية وكان فحوى العقد بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة 1200ميغاوط تنفذه شركة (سمينز) الألمانية ولإرضاء الولايات المتحدة قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد (ماسيوشوست) التكنولوجي لتدريب 800 مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه، كما تعاقد الشاه عام 1974م، مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين تنفذهما شركة (فرام- أتم) قدرة كلا منهما 50 ميغاوط إلا ان هذين المفاعلين لم يريا النور أبدا كنتيجة لقيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه,(العلوي، 2007).

3. 2 البرنامج النووي وقيام الثورة الإسلامية

ومع قيام الثورة الإسلامية في عام 1979م, وبشكل خاص في السنوات الأولى من الحكم الجمهوري الإسلامي فقد استغنت إيران عن برنامجها النووي الذي ابتدأه الشاه، إذ نظر النظام الإسلامي الإيراني إلى البرنامج النووي الإيراني بالسلبية وعدم الاكتراث, إضافة إلى ان الولايات المتحدة والدول الغربية رفضت التعاون في المجال النووي الإيراني, وفرضت ضدها حظر في كافة المجالات, وهو ما ساهم أيضا في تعطيل للبرنامج, وامتداد ذلك إلى إلغاء صفقات الأسلحة والمشاريع الصناعية مع الولايات المتحدة والدول الغربية, تزامن كل ذلك مع إعلان النظام الإسلامي في إيران,(أبو ناصر,2010).

إلا ان نظام الحكم الجديد لم يوقف فعليا الجهود البحثية النووية، بدليل انه قد ابقي على المفاعل البحثي الصغير الذي سبق وان وضعه الشاه في كلية أمير أباد التكنولوجية، واستمر هذا المفاعل يعمل الإغراض البحث النووي، وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكما إن السلطات الإيرانية ومنذ السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية قد قامت بأخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيدا عن موقع المفاعلات التي كان يجري بناءها آنذاك، تحسبا لأي هجوم عراقي محتمل على الموقع، إلا ان عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية لإكمال العمل في مفاعلا بوشهر، أدى إلى تجميد العمل بالنشاط النووي وخاصة في ظل الموقف الدولي وخاصة الغربي من النظام الجديد، وانعكاسه على البرنامج النووي الإيراني، إذ رفضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرض حظرا شاملا ضد إيران في مجالا ت التسليح كافة,(الراوي، 2006)

ان الثورة الإيرانية بتبنيها لسياسات خارجية ومرتكزات فكرية تستند على مذاهب دينية تختلف مع سياسة من سبقها، برز في المنطقة شكل آخر من التحديات التي تواجه دول المنطقة ولا تزال, وبناء على هذه المتغيرات الجديدة في إيران, توقف الدعم الأمريكي والغربي لبرامجها النووية بسبب الخلاف السياسي معها، ولكن هذه الدولة استمرت بالعمل على تطوير مفاعلها النووي لأسباب تتعلق برؤيتها

الخاصة بالتهديد الأمني المفترض القادم إليهـــا من دول إقليمية مثل باكستان وإسرائيل، وأخرى دولية ممثلة بالولايـــات المتحدة, هذا الاستمرار ربما جاء لأسباب أخرى منها ما يتعلق بدوافع اقتصادية وثانية تكمن بإظهار هيبتها الإقليمية والدولية,(بهجت,2006).

وفي عام 1984م بدت طموحات إيران النووية من جديد في تلك السنة ذلك أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينات قد أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموما، وفي المجال النووي خصوصا، عندما وجدت القيادة الإيرانية أن من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء برنامجها النووي، ونفذت إيران وقتذاك الكثير من الأنشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووي ودورة الوقود النووي اللازمة لهذا، واتخذت قرارا بالاستمرار في بناء محطات بوشهر، وبالفعل فقد استؤنف العمل فيها عام 1984م، وبصورة عملية تم إعادة بعث الحياة إلى تلك البرامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية، حيث افتتحت إيران مركز أصفهان للبحوث النووية، واتبع بجامعة أصفهان، وذلك بمساعدة فرنسية,(الراوي، 2006), ولإعادة تفعيل العمل في برامجها النووية وقعت إيران اتفاقيات مع كل من الأرجنتين وروسيا، حيث قامت الأخيرة بتزويد إيران بالخبرة الروسية في مجالات الطاقة النووية(Stanislav. Lunev, 1998).

في منتصف 1990م وقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع الصين قامت الأخيرة بدعم برنامج إيران النووي في المجالات السلمية وذلك وفقا للتشريعات واللوائح التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية، ولكن إيران تكتمت تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، كما زودتها أيضا بكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم, وفي مايو عام 1992م وقعت إيران اتفاقية التعاون النووي مع روسيا الاتحادية التي كانت تعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ركزت تلك الاتفاقية على الإغراض الصناعية السلمية وبناء المحطات النووية، وقد بلغت قيمة عقود الاتفاقية نحو 650 مليون دولار, ولم يتوقف الرئيس الإيراني عند ذلك الحد فأتجه شرقا بعد ان فشل نسبيا مع أصدقائه الغربيين واستطاع في نهاية عام

1992م, ان يبرم اتفاق عسكري مع كوريا الشمالية في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وفي أكتوبر من نفس العام قام وفد من الخبراء والفنيين العسكريين الكوريين بزيارة عمل إلى إيران للإشراف على تدشين موقع تجارب الصواريخ الباليستية بجنوب طهران,(علي، 2005)

وفي عام 1994م, أدت الضغوط الأمريكية إلى إنهاء المفاوضات التي بدأتها إيران مع شركة (سكودا بليزن) التشكية للحصول على مكونات المفاعل بوشهر التي كانت جزءا من العقد الأولي مع شركة (كرافت ويرك)، مثلما فشلت المحاولات الإيرانية لشراء مفاعل غير مكتمل البناء من بولندا، غير ان الانجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني عام 1995م عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران في مفاعلين نوويين بقدرة 1000 ميغاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار, وكما نصت الاتفاقية في إحدى فقراتها إن تقوم بإعادة الوقود المستهلك الناتج من المفاعلات إلى روسيا لإعادة معالجته، ولينتزع منه (البلوتونيوم)الذي بإمكان إيران ان تستخدمه في إنتاج السلاح النووي,(الراوي، 2006).

قامت إيران بإعادة تفعيل العمل في برامجها النووية إذ وقعت إيران اتفاقيات مع كل من الأرجنتين وروسيا، حيث قامت الأخيرة بتزويد إيران بالخبرة الروسية في مجالات الطاقة النووية (Stanislav. Lunev, 1998), وزادت إيران من وتيرة العمل في برنامجها النووي في العام 1999م, ذلك انه وفي منتصف العام 2002م، انكشف الدافع غير المصرح به للتخصيب أو الامتلاك القدرة النووية من خلال المعلومات المفاجئة التي كشفت عن وجود مرافق غير معلنه لإنتاج دورة وقود نووي في إيران، وهذه المرافق ذات قيمة عالية بالنسبة لتصنيع الأسلحة النووية رغم فائدتها الاقتصادية غير الأكيدة، إذ كانت إيران تسعى لإحداث أمر واقع شبيه بالنموذج الكوري الشمالي، لكنها أخفقت في ذلك بسبب افتضاح أمر أنشطتها النووية في منتصف عام 2002م، وهذا وضع طهران في حالة دفاعية (في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لغزو العراق) مما دفعها إلى محاولة التوصل إلى تسوية مع الترويكا الأوروبية(بريطانيا وفرنسا وألمانيا), تضمنت قيودا على

أنشطتها، ولم تتمكن طهران من استعادة ثقتها والتحرر من القيود التي قبلت بها في أيلول من العام 2003م, إلا بعد سنتين من ذلك التاريخ,(تشوبين، 2007)

لقد تعرضت في عام 2004م إيران لضغط أوروبي كبير بشأن برنامجها النووي، وكان هذا التهديد مدعوما بتهديد بإحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي، الذي سيكون علية ان يقرر ان كان سيفرض عقوبات على إيران بسبب انتهاكها التزاماتها وفق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية, وقد اضطرت إيران تحت هذا الضغط إلى التراجع عن قرارها العلني في شهر أيار من عام 2004م بمواصلة تخصيب اليورانيوم، وهو القرار الذي قوض التزاما سابقا تجاه الحكومات الأوروبية بتعليق الأنشطة، وقد أدى التغيير الأخير في الموقف الإيراني إلى توقيع اتفاق بين إيران والممثلين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي بتاريخ تشرين الثاني 2004م,(اتفاقية باريس)جددت إيران التزاماتها بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، وحسب هذا الاتفاق، سوف يبقى التعليق نافذ المفعول طوال فترة المحادثات المقرر لها ان تبدءا في شهر كانون الثاني عام 2004م بين الحكومة الأوروبية وإيران حول عقد اتفاق طويل الأمد، ويقصد من الاتفاق طويل الأمد ان يضمن إن برنامج إيران النووي سوف يستخدم للإغراض السلمية فقط، كما انه سوف يتضمن اتفاقات تتعلق بأمور نووية أخرى وبالتعاون التكنولوجي والاقتصادي، فضلا عن قضايا أمنية,(كام، 2005)

قامت إيران بتسليم إخطارا بنيتها استئناف أنشطة التحويل في حزيران من عام 2005م، ورفضت مجموعة واسعة من الحوافز المقترحة من قبل الدول الأوروبية، واستأنفت أنشطتها في شهر آب من تلك السنة وعلاوة على ذلك، تبنت الحكومة الإيرانية الجديدة لهجة أكثر عدوانية من سابقتها، وفي كانون الثاني من العام 2006،استأنفت إيران أبحاثها في مجال التخصيب متجاهلة قرارات قوية من قبل الوكالة الدولية تهدد بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن في الخريف، فقررت الوكالة الدولية ان تحيل الملف إلى مجلس الأمن في آذار من العام 2006م,(تشوبين، 2007).

وفي 11 نيسان من عام 2006م, أعلن الرئيس الإيراني أحمد نجاد عن امتلاك إيران لليورانيوم الذي يستخدم للأغراض السلميـــة، وعن انضمامها لمجموعة الدول التي تملك التكنولوجيا النووية,(ويكيبيديا,2006) إن السلوك الإيراني في البحث عن امتلاك طاقة نووية ويورانيوم إضافة إلى توجهاتها السياسية جعل الرئيس الأمريكي جورج بوش يرد على التصريحات الإيرانية في 31 آب 2006م, متحدثا لوكالات الأنباء، وتناقلتها الفضائيات العربية قائلا "إن العالـــم اليوم يواجه تهديدا مميتا من النظـــام المتطرف في إيـــران" ,President George Bush's speech in 31 .(August,2006)

في ظل التطورات والمتغيرات على البرنامج النووي الإيراني قامت إيران في يناير/2006م, برفع الأختام عن مراكز نووية عدة وهو ما أثار حفيظة المجتمع الدولي في التعبير عن استياءه من هذه الخطوة التي أقدمت عليها إيران, مما دفع إيران إلى تأيدها للاقتراح الروسي, بإجراء نشاطات التخصيب على الأراضي الروسية,وذلك تفاديا لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي, وقد حضي هذا الاقتراح الروسي بدعم أوروبي وأمريكي.

ذهبت محاولات إيران من خلال الاهتمام المكثف بالبرنامج النووي, تجاه التأكيد لدى المجتمع الدولي, بالنية لدى إيران بالسعي لامتلاك السلاح النووي أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه, وهو ما دفع الولايات المتحدة للسعي لقطع الطريق على إيران, وذلك بتحريض من إسرائيل, لحشد الرأي العام الدولي ضد البرنامج النووي الإيراني, إذ نجحت الضغوط الأمريكية في استصدار قرارات دولية عن مجلس الأمن الدولي, وهي قرار رقم 1737 الصادر عام 2006م, والقرار رقم 1747 الصادر عام 2007م, والقرار رقم 1803 الصادر عام 2008م, واصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 27/تشرين /نوفمبر 2009م, قرارا يدين البرنامج النووي الإيراني على خلفية الكشف عن قيام إيران بالعمل سرا في بناء منشاة نووية جديدة هي منشاة (فوردو)على مقربة من مدينة قم، ويطالب الجمهورية الإسلامية بالتوقف فورا عن استكمال البناء، صدر القرار بأغلبية 25 صوتا من أصل 35، حيث امتنعت فنزويلا وماليزيا وكوبا عن التصويت، وتغيب أذربيجان،

بينما عارضت مصر وتركيا وأفغانستان والبرازيل وباكستان وجنوب إفريقيا, والجديد في القرار هو إدانته للنشاط النووي الإيراني بعد ان حافظت التقارير السابقة على كل ما يمكن وصفه بالصيغة الوسطية إلي تقر بتعاون إيران مع الوكالة لكن في الوقت نفسه تشير إلى ان هذا التعاون غير مكتمل, والقرار رقم 1929 الصادر عام 2010م تمخض عن هذه القرارات فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية, بهدف إعاقة تطور البرنامج النووي والصاروخي الإيراني.

إلا ان إيران دأبت في السعي للحفاظ على ما أنجزته من تطورات في برنامجها النووي, بالمراوغة ودفع الاتجاهات الدولية المعارضة إزاء برنامجها, بإصرارها بالتأكيد على سلمية برنامجها النووي, من خلال الاتجاه نحو إجراء جملة من المفاوضات محاولة من خلالها تجنب أزمة المواجهة مع المجتمع الدولي, بما يتيح لها من الوقت لتحقيق اكبر قدر ممكن في منجزاتها النووية,(محمود,2010).

لقد انتقلت بؤرة التجاذب على المشروع الذي اقتراحه محمد ألبرادعي، يقضي بمبادلة 1200كغ من اليورنيوم الإيراني المنخفض التخصيب بنسبة 5،3 بالمئة بدفعة مماثلة من اليورانيوم العالي التخصيب بنسبة 20بالمئة لتشغيل مفاعل طهران الطبي، وكان المشروع يقضي بخروج اليورانيوم منخفض التخصيب من إيران لرفع نسبة التخصيب في روسيا، ثم نقله إلى فرنسا لمعالجته وأخيرا إعادته إلى إيران لتشغيل مفاعلها الطبي، وكعادتها قدمت إيران عروضا مضادة مختلفة المضمون، فبعد استيعاب إيران المفاجأة المتمثلة في تزويدها بحاجتها من اليورانيوم المخصب وفق هذا المقترح المحدد الذي لم يكن هو الأول من نوعه ولكنه الأكثر تبلورا، بعد ذلك بدأت إيران في طرح البدائل، إذ اعترضت على التخصيب في روسيا خصوصا بعدة تصويتها المضاد لها في الوكالة، فضلا عن تحفظ إيران المبدئي على أي دور لفرنسا بسبب العلاقة السيئة مع نظام ساركوزي, وعندما عرضت تركيا استضافة عملية التخصيب تركت إيران الباب مواريا بحكم علاقتها باردوغان، ثم تراجعت عن القبول وتمسكت بقرار المرشد وعدم خروج اليورانيوم إلى الخارج، ولم تحسم بعد هذه النقطة الخلافية مع الغرب (نافعة، 2010).

وفي سياق التطورات الدولية إزاء البرنامج النووي الإيراني, قررت إيران والقوى الكبرى في مجموعة(5+1) وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إلى جانب ألمانيا في سبتمبر 2010م, بالاتجاه نحو استئناف المفاوضات والتي سبق ان توقفت في أكتوبر 2009م, حول البرنامج النووي الإيراني, بعد رفض إيران اقتراحا ينص على إرسال 1200 كيلو جرام من اليورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب إلى روسيا, في مقابل الحصول على وقود لمفاعل الأبحاث الطبية في طهران, من روسيا وفرنسا,(محمود,2010).

3 . 3 أهداف ودوافع امتلاك إيران للسلاح النووي :

ان إيران تؤكد بأنها تطور الطاقة النووية من اجل توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود لكي تصبح مزودا بالوقود النووي في المستقبل، والحجج التي تسوقها دعما لهذا الادعاء ذات طابع اقتصادي وسياسي واستراتيجي وقومية ودينية, في آن واحد، ذلك ان إيران واحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط وستكون بعد وقت قصير منتجة أساسية للغاز أيضا، وهي تبرز اهتماما بالتكنولوجيا النووية من خلال الإشارة إلى الحاجة إلى تنويع مصادرها للطاقة والحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيات العصرية أسوة بالدول العلمية المتطورة، كما يوضح محسن رضائي، سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام "القضية الهامة هي ان سلة الطاقة الإيرانية يجب ان تشمل مزيج من كل أنواع الطاقة وان التخلي عن البرنامج النووي سيضر بمصالحنا القومية", ثم قويت الحجة أكثر بحقيقة ان النمو السريع لعدد السكان في إيران والاستهلاك المحلي للنفط باتا يقللان من عوائد التصدير للنفط, وتعتقد إيران حاليا بأنها ستتمكن من إنتاج 7,000ميغاواط من الكهرباء وبناء عشر مفاعلات نووية بشكل أولي، فهذا البرنامج يعني الاكتفاء الذاتي في كل مناحي الاستخدام السلمي للطاقة النووية من الاستخلاص إلى التخصيب, وهنا تكمن المشكلة فمن خلال الإصرار على امتلاك دورة وقود كاملة، ستمتلك إيران القدرة على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية، وفي الحقيقة تشك الكثير من الدول في حجج إيران

المتعلقة بحاجتها للاكتفاء الذاتي في كل جوانب دورة الوقود وحاجتها للطاقة كمبرر لاتساع نطاق البرنامج,(تشوبين، 2007)

إلا ان إيران لم تتمكن من إقناع الإطراف الأخرى في العالم، أو حتى الإقليمية بحاجتها إلى الطاقة لتوليد الكهرباء والمشكلة ان النظام السياسي الإيراني لا يتحدث بصوت واحد في ظل وجود مراكز قوى متعددة, ذلك ان النظام السياسي الإيراني يتضمن تيارا إيديولوجيا، كان المسئول عن توجهات متطرفة إزاء الدول المجاورة، وأدى تكشف النشاطات السرية عام 2003م، ووصول السيد احمدي نجاد إلى الرئاسة، من تفاقم الشكوك في النوايا الإيرانية, والنتيجة انه كانت هناك دائما مشكلة ثقة بشأن وجود هدف أخر لبرنامج إيران النووي، هذا بالإضافة إلى التصريحات السياسية المصاحبة للنشاطات النووية الإيرانية التي لا تشير بأي صورة إلى إن ما يتم انجازه في إيران هو برنامج نووي مدني يرتبط بمجرد الكهرباء والإغراض السلمية الأخرى، وهناك ممارسات فعلية تتمثل في سلسلة من المناورات العسكرية واختبار الأسلحة الصاروخية، والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، إضافة إلى العمل المباشر داخل العراق, ومن هنا ارتبطت المخاوف العربية والدولية من القدرات النووية الإيرانية، بما يتجاوز كونها تهديدا دفاعيا، إلى كونها تهديدا للاستقرار السياسي لدول المنطقة، الأمر الذي يشير إلى وجود عده إبعاد إستراتيجية، واضحة للمشروع النووي الإيراني, ذلك ان دوافع إيران في امتلاك السلاح النووي تتمثل بما يلي(الديدموني,2007):

1- ان دافع إيران الأساسي للتطلع إلى امتلاك الأسلحة النووية ذو طبيعة دفاعية – رادعة, إذا يبدو إن إيران قررت بداية إن تطور قدرات نووية عسكرية كمعادل للقدرات العراقية من حيث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الضربة الثقيلة التي تلقتها في الحرب العراقية الإيرانية, وفي مرحلة لاحقة وبالتوازي مع الضعف الذي انتاب العراق منذ حرب الخليج وسقوط نظام الرئيس صدام حسين، أصبح الدافع وراء محاولات النظام الإيراني للحصول على أسلحة نووية الحاجة المتزايدة لردع الولايات المتحدة، وبدرجة اقل إسرائيل عن توجيه ضربة لقدراتهما الإستراتيجية، فإيران تدرك جيدا ضعفها العسكري مقارنه بالقوة ئبالقوة

العظمى، فقد جرت التجارب التاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور النظام الدولي ثنائي القطبية في منطقتنا على قاعدة ان الدول الإقليمية المعترف بدورها تمتلك بالفعل المقومات الأساسية للعب ذلك الدور، ولكن بالتحالف مع احد القطبين الدوليين,(اللباد، 2007).

3- يمنح امتلاك إيران التكنولوجيا النووية قوة إضافية لحماية النظام الإسلامي فيها، بما في ذلك توجهات النظام والثورة الداعية لتعزيز السيادات الوطنية ولاستمالت شعوب المنطقة في مواجهة الغزو الغربي الإسرائيلي، ومن هذا المنطلق كان عنوان الهجمة الغربية اليوم على البرنامج النووي لإيران ثم سياستها,(موسوي، 2006)

4- القدرة النووية سوف تعزز وضع إيران كدعامة أساسية للعناصر الراديكالية داخل المنطقة وخارجها، كما أنها من المحتمل إن تجعل الأنظمة المعتدلة في المنطقة تسير في سياستها بصورة أوثق مع السياسة الإيرانية، وتقوية العناصر الراديكالية يمكن بدوره ان يضر بالعلاقات السلمية التي تسعى إسرائيل جاهدة لبنائها مع العالم العربي,(كام، 2005)

استراتيجيات طرفي الأزمة:

1- إستراتيجية إيران:

لا زالت إيران متمسكة بموقفها ومصرة على المضي قدما نحو امتلاك البرنامج النووي الذي تعتبره حقا مشروعا لا يمكن المساومة علية.

وإما إستراتيجيتها لمواجهة أي تصعيد محتمل فإنها تعمل على حشد الدعم الداخلي وكذالك الدعم الخارجي لاسيما العربي والإسلامي من خلال تحالفاتها في المنطقة مع الجماعات الشيعية وأحزاب المقاومة (حزب الله وحماس) وتعميق علاقتها بسوريا، واستغلال بعض القضايا المؤثرة على الرأي العام العربي والإسلامي مثل القضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل والتشكيك في المحرقة اليهودية والتنديد بسياسة أمريكا وتواجدها في المنطقة، فضلا عن كسب الوقت والتسريع بإنتاج السلاح النووي (الزهيري، 2008)

ومع ان الولايات المتحدة أصبحت منذ احتلالها لأفغانستان والعراق جارا إيران، وهو ما زاد الحصار المضروب على إيران، التي أصبحت محاطة من كل الجهات الجغرافية بقوات أمريكية، إلا انه لهذه الحقيقة بعدا آخر إذ ان نشوب عمليات عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية جعل قوات الأخيرة في متناول الأولى وبشكل غير مسبوق، وعلى ذلك فإمكانات الرد الإيرانية لا ترتبط فقط بقدرات طهران العسكرية –الصاروخية أساسا، بل أيضا بتنوع هذه الإمكانات بتنوع الجغرافيا التي تتواجد فيها القوات الأمريكية في جوار إيران الإقليمي, ولذلك يمكن إجمال إستراتيجية الإيرانية في المواضع التالية :

1. استهداف القوات الأمريكية في العراق انطلاقا من الأراضي الإيرانية والعراقية عبر حلفاء إيران.
2. استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج.
3. استهداف حقول النفط والغاز على ضفتي الخليج.
4. استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقا من مواقع حزب الله في جنوب لبنان,(اللباد، 2007).

وتهدف إيران من هذه الاستراتيجيات إلى:

1. الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.
2. الحصول على دور أساسي في المنطقة كقوة إقليمية مهيمنة.
3. إرغام أمريكا وأوروبا على إعطائها ضمانات مستقبلية.
4. امتلاك القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حاليا,(قهوجي، 2007)

2-الإستراتيجية الأمريكية:

من جانب آخر فإن أمريكا ترفض المساومة مع طهران وتعتبر نفسها في حاله دفاع ضد التوغل الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين ومنطقة الخليج، وبدأت ببعض الإجراءات والتحركات العسكرية، حيث داهمت ما أسمتها بخلايا الاستخبارات الإيرانية في العراق، وقامت بنشر قوات بحرية إضافية وعلى رأسها حاملات الطائرات، وعززت انتشارها العسكري في الخليج، وهي تعمل حاليا على تشكيل تحالف سياسي – اقتصادي – عسكري بين ما تعتبرها قوى الاعتدال في

المنطقة لمواجهة محور سوريا – إيران – حزب الله، فضلا عن التنسيق المباشر مع إسرائيل وإعادة تجهيز قواتها وتلافي الثغرات والتي أظهرتها حرب صيف 2006 مع حزب الله (قهوجي، 2007).

والولايات المتحدة تملك خمس خيارات واسعة ومتداخلة في سياستها الخاصة في إيران:

1-المنع: من خلال العقوبات، ومراقبة التصدير، وإستراتيجية الحرمان، واعتراضات تستهدف فرض تكلفة على البرنامج وتأخيره.

2-الاحتواء وتجميد البرنامج عند مستوى معين، الأمر الذي يوحي بالعيش مع مستوى معين من القدرة النووية والتعامل معه من خلال توليفة من الردع والمنع.

3-الإنهاء: ويعني ذلك اتخاذ قرار يمنع امتلاك القدرة النووية من خلال إنهائها قسرا، وهذا الرد يتضمن عناصر عسكرية (هجمات, غزو، كما حدث في العراق عامين 1991 و 2003).

4-تغيير النظام، الذي يستلزم إسقاط النظام بالقوة على غرار التدخل الأمريكي في العراق، أما بالنسبة لفعالية السياسة كوسيلة لحظر انتشار الأسلحة النووية فهذا غير مؤك1د.

5-التبني، عبر القبول بالمحتوم ومحاولة السيطرة على السلامة، وامن المواد، والتبادل.

لكن هناك مشاكل تكمن في كل واحد من هذه التوجهات الخمس، فسياسة المنع، التي اتبعتها الولايات المتحدة في التسعينات تحول دون نجاحها عوائق كثيرة، مثل العولمة وتسرب المعرفة والتكنولوجيا وظهور أسواق رمادية نووية والتعاون بين الدول المنبوذة, وأما الاحتواء مشابه للتبني، ولكن عند مرحلة مختلفة من التكنولوجيا النووية، فكلاهما يعنيان قبولا بمستوى معين من القدرة النووية، لكن الاحتواء يحاول حرمان الدولة المعنية من الاستفادة الإستراتيجية من قدراتها النووية وضمان عدم حصول تقدم إضافي، والاحتواء خيار يمكن ان يسير بالتوازي مع المنع أو عندما

تفشل سياسة المنع, أما التبني فيحاول تقليص الإضرار المستقبلية إلى أقصى حد ممكن (تشوبين،2007).

الفصل الرابع

الموقف الإقليمي والدولي من البرنامج النووي الإيراني

لقد بدأ الاهتمام الإقليمي والدولي شديدا وواضحا هذه الأيام في البرنامج النووي الإيراني، ودخلـــت المنطقة في أزمة قابلة للانفجار إذا لم يتم تداركها, لقد دخلت الأزمة النووية الإيرانية بيـــن إيران من جانب والولايات المتحـــدة وحلفائها من جانب آخر إحدى مراحلها الحرجة، خاصة في ضوء التصعيد المتبادل بين طرفيها، وإصرار كل منهما على مواقفه المتشددة حيال رغبات الطرف الآخر.

ولا شك أن هناك ثمة صعوبة في تحديد أي من الاتجاهـــات التي يمكن أن تسلكها الأزمة النووية الإيرانية في المستقبل، خاصة وأن تطوراتها لا تزال تتفاعل بشكل يمكن القول معـــه إنها مفتوحة على كل الخيارات والاحتمالات, فإيـــران تصر على حقها في تكوين قدراتها التكنولوجية النووية وتطويرها، بينما تعبر الدول الأخرى عن قلقها ومخاوفها الأمنية من البرنامج النووي الإيراني, ومن هنا فإن فشل العمل الدبلوماسي في التعامل مـــع هذه الأزمة، سيدفع بالاحتمالات غير المقبولة إلى الواجهة وتكون عندها تداعياتها كارثة على الأمـــن والاستقرار في منطقـــة الخليج العربي بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام.

4. 1 الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني:

وقبل التحدث عن أهم المواقف الإقليمية والدوليـــة مـــن البرنـــامج النـــووي الإيراني, سوف نقوم بتوضيح الأطماع الإيرانية تجاه المنطقة, لمعرفة أسباب هـــذه المواقف الإقليمية والدولية المعارضة لهذا البرنامج, حيث ان الموقف العربي تجـــاه البرنامج النووي الإيراني يتمثل بالرفض القاطع من خلال عدم تأيد هـــذا البرنـــامج النووي, الذي سيشكل تهديدا بشكل عام على الدول العربيـــة, وخصوصـــا الـــدول المجاورة لإيران, ذلك ان إيران ذاتها تعد الدولة الأكبـــر في المنطقة العربية، خاصة بعد خروج العراق مـــن دائرة الفعل العربي نتيجـــة للاحتلال الأمريكي له في عـــام 2003م ومساندتها له, فهي تحتل في الجانب الجغرافي مثلا، موقعا استراتيجيا هامـــا

مطلا على ضفة المنطقة العربية وتشرف على مدخل مضيق هرمز، وتسيطر على جزر متعددة في الخليج، وتتمتع بقدرة اقتصادية عالية، وعدد سكانها أكبر من مجموع سكان دول المنطقة العربية بما فيها العراق. بناء على ذلك، رسمت إيران سياستها الأمنية في المنطقة وقامت ببناء برامج وأبحاثا نووية وتسليحية متطورة، أثارت العديد من التساؤلات وردود الفعل السلبية والايجابيــة، الإقليمية والدوليــة حولها وحــول مــدى انعكاساتها ومخاطرها الأمنية على دول المنطقــة والعــالم (Bijan :2000 Mossavar Rahmani).

وعلى الرغم من التوجهات المناهضة للسياســة الإيرانية إعلاميا، استمرت القيادة الإيرانية بتطوير برامجها التسليحية والنووية، ولاقت هذه السياسة ترحيبا شعبيــا ومساندة لهــا وبالمقابل بدأت بعض دول المنطقة تتخوف مــن الخطر الإيراني الجديد القائم على مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجــوار العربي والعالم، وازداد التحسب من تأثير إيران على الأقليــات الشيعية في المجتمعات العربية المجاورة لها، وهو أمر له انعكاساته وتداعياته الأمنية على هذه الدول, لقد ضاعفت الأحداث التي ظهرت في المنطقة العربية من التساؤلات حــول مستقبل سياسة إيران، وعن خطرها على أمن المنطقــة واستقرارها، وساهمت في الوقت نفسه في تعميق العداء بين أطراف العالــم الإسلامي, فاندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وظهــور تحالفات إيرانية مع دول عربية وتيارات سياسية فيها، وتصريحات إيرانية عن ملكيتها لدولة البحريــن، وإصرارها على الاستمرار باحتلال الجزر العربية في المنطقة العربية، وتقدمها في برنامجها النووي، كلها عوامل ضاعفت من التحسب للخطر الإيراني القادم على المنطقة العربية, كذلك أضاف البرنامج النووي الإيراني هاجس أمني يضاف لما ذكر أعلاه، حيث بدأت دول المنطقة العربية تتوجس تجاه إيران ونواياها الجديدة، خاصة أن البرنامج النووي السلمي للطاقة النووية يمكن أن يتحول إلى الأغراض العسكرية متى توفرت الإرادة السياسية، مع القيام بخطوات مهمة أخرى وإن كانت أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية والعسكرية,(karl vick,2006).

ذهبت سياسة إيران التاريخية المعادية للعرب في العديــد من أهدافها، حيث تأتي درجـــة العداء لهم حسب شدة الموقف المطلوب، وتبعا للموروث الثقافي والاجتماعي في بعض الـــدول العربية, بل أكثـــر من ذلك، ينظر أصحاب هـــذا التوجه لإيران على اعتبارها دولة قومية فارسية، تستند على المذهب الشيعي فضلاَ عن أنها ثورية، تسعى مدفوعة بمعتقداتها هذه للسعي إلى الهيمنة على المنطقة العربية بأكملها, بالاعتماد في هذا الطرح على ممارسات إيران الفعلية في الشأن العربي منها تدخلها في كل من العـــراق، ولبنان، وبعض حركات المقاومة الفلسطينية مثل حركة حماس،(سعيد، 2006).

تتحرك إيران وفقا لعقيدتها المذهبية والقومية، وتؤمن بحتمية قيام حكومة عالمية إسلامية عاجلا أم آجلا، وتعتقد أنها ستقودها هي ذاتها وفقا لعقيدتها المذهبية الشيعية، وأما في الجانب الآخر من التصور الإيراني فهو يستند على بعد قومي سياسي وأمني، وينطلق من رفض إيران لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تطرحه وتتبناه الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد احتلالها للعراق، علاوة على شعورها بالقلق الأمني نتيجة لمحاصرتها بقوات أجنبية في العراق وأفغانستان وآسيا الوسطى، ناهيـــك عن امتلاك بعض دول المنطقة المحيطة بها لأسلحة نووية, إن تلك المعتقدات دفعت بالقيادة الإيرانية لبناء سياسة تبعتها بسلوك سياسي ربما يكون بعيدا عـــن الحقيقة، مما أبعدها عـــن المشاركـــة الجماعية في بناء نظام أمن خاص للمنطقة يقوم على المشاركة الجماعية مع باقي دول المنطقة M. A. Mansour (2007).

لما كان البحث في العوامل المؤثـــرة على المـــدركات الإيرانية، ومتابعـــة مدى تأثيرها على السلوك السياسي الخارجي لهذه الدولة في المنطقة العربية، يذهب في الإشارة إلى معرفة أولويات القيادة الإيرانية في ترتيب سياستها ضمن رؤيـــة القيادة الإيرانية المبنية على العقيـــدة الدينيـــة وفقا للمذهب الشيعـــي، وبناء عليه وضعت تصورهـــا حول طبيعة تعاملها مـــع دول الجوار العربية, فبالنسبـــة للجانب الأول، تشير بعـــض الدراسات إلى أن السياسة الإيرانية تقوم على أولويات مـــن أهمها ضرورة ضمان تحقيق الأمن والاستقرار السياسي الداخلي للمجتمع

الإيراني، وعلى تحقيق المصالح القومية لها, ولتحقيــق تلك الأهداف طغى هدف تصدير الثورة بعد سقوط نظام الشاه على المفردات الخطابية للعديد من القيادات الإيرانية الجديدة, وقــد توجهت السياسة الإيرانيــة في عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى إتباع سياسة خضعت لحالــة الشد والتنافر والتجاذب مع دول المنطقة العربية، مما جعلها تتراوح ما بين الصراع والتعاون(Kamran Taremi, 2003)

لقد تحكم في طبيعة السلوك الإيراني السياسي تجــاه دول المنطقة عدة عوامل وأسبــاب أخرى مضافة، سواء أكانت داخلية أو إقليمية أو دولية منفردة أو مجتمعة, ومن هنا نجد أن علاقــة إيران بدول المنطقة العربية لم ترتبط برباط مؤسسي لأن رؤية الأولى منهما لتاريخ المنطقة السياسي والأمني يتناقض مع رؤية الثانية لها, فلقد خضعت المنطقة خلال القرون الماضية لغزوات استعمارية متعددة، وفرضت الدول المستعمرة رؤيتها الأمنية على المنطقة ودولها، خاصة وأن دول المنطقة منها كانت لا تمتلك القــدرة على المواجهة وطرد الــدول الأجنبية المستعمرة، لأنها كانت تعيش حالة من الضعف لم تمكنها من بناء سياسة أمنية مشتركة تحقق فيها أمن المنطقة، ولم تتمكن في الوقت نفسه من طرد الدول الاستعمارية منهــا, ناهيك عــن اعتراض إيــران على المحاولات التي تتبعها الولايات المتحدة لرسم سياسة أمنية لأمن المنطقة خلال العقديــن الماضيين، ومحاولتهــا إقصاء إيران عــن المشاركة فيها(نقولا، 2008).

أما بالنسبة للجانب الآخر الذي قاد إلى التباعد والتناقض بين سياسة إيران مع سياسة دول المنطقة العربية، فإنــه يتمثل بتناقض مدركات دول المنطقة العربية ورؤيتها للأمن في المنطقة العربية وسياستها مع المدركات الإيرانية، لأسباب متعددة والتي منها فكرية، وأخرى تتعلق باختلاف المصالح بينهما،, فمثلا تأكيدا لذلك، انعكست الأسباب المذكورة أعلاه سلبا على العلاقات الإيرانية – العربية في المنطقة العربية وقادت إلى حرب مدمرة مع العراق استمرت ثماني سنوات مــن أيلول في عام 1980 إلى أب 1988م, وعلى الرغم من تلك الحرب، شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية نوعا من التغيير وعــدم الثبات في السلوك لكل منهما, لقد شهدت المرحلة التي أعقبت الحرب العراقية– الإيرانية سياسية إيرانية تكتيكية جديدة، انتقلت

بها من الاعتماد على مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربية إلى حالة من التعاون الاقتصادي حيث أعلنت عن رغبتها في التعاون الأمني معها, لقد جاء هذا التحول التكتيكي كنتيجة للآثار التي خلفتها الحرب العراقيـــة – الإيرانية التي استمرت ثمانـــي سنوات من أيلول عام 1980 إلى آب 1988، وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الإيـــراني وعلى جوانب الحيـــاة الاجتماعية الأخرى في تلك الدولة، (Shahram Chubin, 1994)

ففي هـــذه المرحلة أيضا، لم تحاول إيـــران البحـــث عن التمـــدد والانتشار الأيديولوجي المذهبي، بل حاولت الاهتمام بالجانب القومي للمجتمع الإيراني بغية الحصول على دعـــم كافة الشرائح الاجتماعية للمجتمع الإيراني ومساندتها في تلك الحرب, إن التغيير الجديد أو التكتيـــك في السلوك السياسي الإيـــراني الداخلي رافقه سلوك تكتيكي مماثل في التوجه نحو عرب المنطقة العربية أيضا، حيث أعلنت إيران عن رغبتها في التعامل مع الدول العربيـــة, ما عدا العراق مـــن أجل تحقيق الأمن الجماعي في المنطقة, لقد تمثل التغيير السياسي الإيراني تجاه دول المنطقة العربية في إعادة علاقاتـــها الدبلوماسية مع كل من المملكة العربية السعودية والكويت التي انقطعت خلال حرب السنوات الثمانية مع العراق,(Shireen Hunter, 1994).

وأوقفت إيران أيضا مساندتها للمجموعات التي كانت تثير الشغب في المجتمعات الخليجية، وحملاتها الإعلاميـــة التي كانت تصدر من طهران ضد الأنظمة السياسية الخليجية، وشجبت طهران الاحتلال العراقي للكويت، وساهمت إيران في الحصار الاقتصادي ضد بغداد (K. L. Afrasiabi, 1994).

وزادت طهران من تعاملها التجاري مع دول المنطقة ومع دول أوروبا الغربيـــة والاتحاد السوفيتي قبل تفككه, (Peter Jones, 1998).

طرحت إيـــران في عهد كل من رافسنجاني وخاتمي، مبادرات أمنية مع حكومات دول المنطقة العربية، وقامـــت بمشاورات أمنيـــة وتبادل بعثات عسكرية معها، ولتعزيز الثقة بينهما قامـــت البحرية الإيرانية بزيارات عسكرية ودية للموانئ الخليجية، وقامت القيادة الإيرانية على إبلاغ دول المنطقة العربية بمناوراتها وتدريباتها العسكرية في الخليج كجزء من التكتيك الإيراني الجديد, ذهبت للتخلص

من الضغـــوط المتزامنة مع ظروف تلك المرحلة، حاولت إيران التعايش مع الوجود الأمريكي والسياسة الخليجيـــة في المنطقة العربية (Peter Jones, 1998).

وتعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط النظام السياسي في العراق، وشجعت حلفائها من الشيعة والأكراد المعارضين للنظام العراقي السابـــق على التعاون مع الولايات المتحدة عند دخولها إلى بغداد في آذار من عام 2003م, وكذلك، أرسلت أعدادا كبيـــرة من أجهزتها الأمنية للعراق بهـــدف التأثير على مجريات الأحداث في هذا البلد العربي، وساندت قوى اجتماعية ومنظمات مسلحة داخل المجتمع العراقي للغرض نفسه, وعلى الرغم من التعاون الإيراني مع دول المنطقة العربية في مراحل ما بعـــد إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية، إلا أن العلاقة بينهما لا زال يشوبها حالة من عدم الثقة، ولم تصل إلى مرحلة بناء إستراتيجية أمنيـــة قائمة على مشاركة جميع أطراف الخليج فيها(Kamran Taremi, 2003) .

أما سياسة إيران في مرحلة ما بعد سقوط بغـــداد، فقد اتسمت بسياسة التناقض وعدم الثبات, لقد توقع البعض أن سقوط بغداد وسقوط نظام صدام حسين يمكن أن يحقق الأمـــن ويطوره في المنطقة العربية, ولكن الأوضاع الأمنية جاءت على عكس تلك التوقعات, فلقد تدهورت الحالة الأمنية في تلك المرحلة وانحدرت إلى أدنى مستوياتها في بعض المناطق، وانعدمت فـــي بعضها الآخر، (Mark Gasiorowski, 2007).

لقد أدى تغيير النظام السياسي في العراق إلى وجود حالة عدم استقرار في العـــراق وخارجه، وأوجد انقسامات طائفية وعرقية داخل المجتمع العراقي مما أثـــر ويؤثر سلبا عليـــه وعلى المجتمعات المحيطة بالعراق, فلقد وصلت الحالة الأمنية في المنطقة إلى درجة سيئة مما دفع إلى تغيير معتقدات بعض القيادات العربية وبدأت تطرح تساؤلات حول الفائدة من سقوط نظام الرئيس صدام حسين, وحول الجهة المستفيدة منها، فلقد توصلت بعـــض قيادات دول المنطقة وحكوماتها إلى اليقين بأن إيران هي المستفيد الحقيقي من وقوع العراق تحت الاحتـــلال الأمريكي والأجنبي، وأصبحت إيران بطموحاتها وسياساتها المذهبية تمثل التهديد الرئيسي لدول المنطقة وأمنها، وفـــي هذه المرحلة ازداد الاهتمـــام الدولي والإقليمي بالبرنامج

النووي الإيراني، وبدأت التحذيرات المتتالية لإيران في محاولة لمنعها من تطوير برامجها النووية، في حين لم تبالِ إيران كثيرا بالتحذيرات الموجهة ضدها واستمرت بتطوير أسلحتها وبرامجها النووية, في حين لم يصل بعد الاهتمام العربي والنقاش حول انعكاسات وتأثير هذا الموضوع على أمن منطقة الخليج إلى المستوى الذي يجب أن يكون, ونظرا لذلك، وكيفية تعامل الدول العربية مع التحدي المنبثق عن البرنامج النووي الإيراني,(العرب، 2006).

ان هناك مواقف تجاه الملف النووي الإيراني لبعض الدول العربية التي تربطها بإيران علاقات جيدة، غير الموقف العربي إجمالا تجاه هذا الملف, إلا انه يبرز موقف مجلس التعاون الخليجي والموقف الجماعي للدول العربية، من خلال قرارات مجلس جامعة الدول العربية، وفي الإطار العام هما موقفان متقاربان تماما هما:

2.4 موقف مجلس التعاون الخليجي:

ان الملف النووي الإيراني بالنسبة لبعض الدول العربية التي تربطها بإيران علاقات جيدة، يذهب في عكس تجاه هذا الملف, لما يبرز من خلال موقف مجلس التعاون الخليجي والموقف الجماعي للدول العربية، ومن خلال قرارات مجلس جامعة الدول العربية، إذ ان هناك ما بين دول المجلس مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسات الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية والتدميريه الراهنة أو المستقبلية(الكامنة أو المحتملة) وهذا الموقف يتركز من خلال تبني التوجهات التالية:

ا- ان دول المجلس تتبنى موقفا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة، ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل "وان تلتزم دول المنطقة بتطبيق هذا

المبدأ، وان تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للإغراض سلمية.

ب- ان يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظام التفتيش الدولي.ويعتبر تخلي إسرائيل عن قدراتها النووية عاملا أساسيا وشرطا ضروريا لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما حث قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/49،الصادر في 15 ديسمبر عام 1994م، جميع الإطراف في منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ج- كذلك، تعتقد دول مجلس التعاون ان على إسرائيل العمل الجدي على تطبيق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل "التي جاءات ضمن الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية لعام 1994م (اتفاق وادي عربه)، وقد تعهد فيه الطرفان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، التقليدية وغير التقليدية، ضمن إطار عادل ودائم ومستمر,(السعيد، 2007).

ومنذ أواخر العام 2005م، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحا في معارضتها للبرنامج النووي الإيراني، في البداية كانت هذه الدول حريصة على التركيز على مخاطر البيئة والأسلحة النووية الإسرائيلية، لكنها الآن أصبحت صريحة في التعبير عن قلقها من البرنامج النووي الإيراني، فقد انتقد السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي صراحة البرنامج النووي الإيراني، كما رفض أعضاؤه في القمة الخليجية التي انعقدت في كانون الأول 2005م، التركيز على التهديد الإسرائيلي، بدلا من التركيز على إيران، والاهم من ذلك هو ان مجلس التعاون الخليجي يشدد الآن على مسألة إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل، كخطوة أولى باتجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط الأكبر، وهذه المعارضة العلنية لبرنامج إيران النووي تمثل تحذيرا لإيران من العواقب الإقليمية التي ستترتب عليها

إذا ما وصلت برنامجها, بعيدا عما يمكن ان يصدر عن مجلس الأمن, (تشوبين،2007).

3.4 موقف الجامعة العربية :

يتضح الموقف العربي من الملف النووي الإيراني من خلال قرارات القمة العربية التي انعقدت في الرياض (28-29مارس 2007م), حيث أكدت قرارات القمة على بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ قرارات القمة على ضرورة بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، والتأكد على تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بالجامعة، ووضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الإغراض السلمية,(موقع الجامعة العربية على شبكة الانترنت)

4.4 الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني .

مازلت العلاقات الأمريكية – الإيرانية تأخذ شكل المنحى شديد التعرج الذي يتسم بالارتفاعات والانخفاضات المتوالية، والتزام كل طرف فيء علاقته بالطرف الأخر، إيقاعا منتظما، فكلما تقدم طرف خطوة للأمام في علاقته بالطرف الأخر انسحب الطرف الآخر بنفس القدر، وهكذا صارت العلاقات بينهما، ومازالت العلاقات تكتسي بثوبها العدائي الذي يغلغلها منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979 .فمن وجهة النظر الأمريكية مازالت إيران على رأس قائمة الدول الراعية للإرهاب لمعارضتها عملية السلام، ودعمها لحركة حماس، وحزب الله وحركة الجهاد الإسلامية، وسعيها نحو حيازة أسلحة دمار شامل بمساعدة روسيا والصين ،كما تأتي إيران على قائمة الدول المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان وعلى الجانب الإيراني, إذ لازال شعار الموت لأمريكا "يتردد في المناسبات الإيرانية القومية " وعلى الرغم من تحديد العقوبات الأمريكية بشأن الاستثمار في النفط الإيراني لأكثر من 40 مليون دولار سنويا، وعلى الرغم من مشكلة الأموال الإيرانية المجمدة في

البنوك الأمريكية لم تجد حلا أيضا، إلا أن عام 2000 شهد خطوات تقارب كثيرة من جانب الطرفين توطئه لمزيد من التطور نحو الانفتاح والحوار, (حسن، 2004)

وبعد تنسيق وتفاهم مشترك بين طهران وواشنطن حول ملفات شتى وخلافات عديدة باتت تثقل العلاقات المتوترة بين الطرفين خلال السنوات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكان من أبرزها ملفات سياسة إيران الإقليمية مع دول الجوار الجغرافي لا سيما العراق وأفغانستان وسوريا، ثم الملف النووي الإيراني, فيما الملف الأول، فقد نفذت قدراتهم على أحداث توازن في العلاقة مع واشنطن بشأن ما يجري في دول الجوار الإيراني، كان هناك تصعيد أخر وسط التهديدات المتبادلة والحوار الذي تفوح منه رائحة التصعيد بين واشنطن وطهران، كانت هناك خطوات متوازية تجري في الاتجاه المعاكس من تحت الطاولة حول ملفات وموضوعات شائكة ومهمة للجانبين كالملف العراقي, (عبد الفتاح، 2005).

ففي 9 ابريل 2003م، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط على بدء، دخول القوات الأمريكية بغداد، أعلن رسميا عن احتلال القوات الأمريكية للعاصمة العراقية، وانتهاء حقبة الرئيس صدام حسين، غير ان هزيمة الولايات المتحدة لأقوى جيش نظامي عربي بهذه السرعة, وهو ما فشل الإيرانيون في انجازه بعد ثماني سنين من الحرب الدموية, أثارت الذعر في نفوس أعداء أمريكا في المنطقة وما وراءها، في طهران, إذ واجه رجال الدين حقيقة جديدة وقائمة، باكتمال الحصار الأميركي لإيران، والذي نادرا ما شعروا به وبهذا القدر من الضعف، قبل أيام من إعلان بوش عن أن المهمة قد انتهت على ظهر حاملات الطائرات الأميركية "أبراهام لينكولن"في 1 مايو /أيار2003م، عبرت إيران بأنه ينبغي القيام بمحاولة أخيرة لمد اليد إلى الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن رأى الإيرانيون أن بقاء النظام الإيراني نفسه بات على المحك، ووضعوا كل شئ على الطاولة ،حزب الله،والصراع العربي الإسرائيلي الفلسطيني ،بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي والبرنامج النووي الإيراني,(بارزي، 2008).

اعد الإيرانيون اقتراحا شاملا بين حدود صفقة ضخمة محتملة بين البلدين تعالج كافة النزاع بينهما, كتب "صادق خرازي "، نجل شقيق وزير الخارجية

الإيراني وسفير إيران لدى فرنسا ،المسودة الأولى للاقتراح .ثم رفعت المسودة إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للمصادقة عليها، والذي طلب بدوره من "ظريف " – السفير لدى الأمم المتحدة – مراجعتها قبل إرسالها إلى الأميركيين، ووضع اللمسات الأخيرة عليها، بالإضافة لذلك، اجري الإيرانيون مشاورات مع "تيم غالديمان" السفير السويسري لدى إيران، والذي كان سيسلم الاقتراح في النهاية إلى واشنطن, وبالنسبة إلى وزارة الخارجية الأميركية لم يكن الاقتراح بحاجة غالى تفكير ،فقد عرضت إيران تقديم تنازلات هامة في مقابل إنهاء سياسية العقوبات التي ترعاها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) المؤيدة لإسرائيل، إلا أن العرض الإيراني جاء في وقت كانت فيه الولايات المتحدة في أوج قوتها، فقد سارع "تشيني "ورامسفيلد" إلى وضع حد إلى المسألة، كانت حجته بسيطة ولكن مدمرة، قال "لا تتحدثوا إلى الشر", وفي النهاية ودون ان يعقد أي اجتماع واحد بين الأجهزة لمناقشة الاقتراح، جاء الرد لا مفاوضات مع طهران, (بارزي ، 2008)

ثم جاء الملف العراقي ليعود بالعلاقات الأمريكية –الإيرانية إلى بؤرة ساخنة واشد توترا ،حيث أفضت المخاوف والهواجس الإيرانية من عراق جديد يكون موطئ قدم لأمريكا في المنطقة وأداة لتطويق إيران ومحاصرتها وتحجيم تطلعاتها الإقليمية ،إلى جنوح طهران نحو التدخل في الشأن العراقي لتعظيم نفوذها هناك عبر تعزيز فرص الأغلبية الشيعية في الإمساك بمقاليد الأمور داخل الحكومة الجديدة فضلا عن دعم قوى المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي لرفع كلفة بقاء القوات الأجنبية بالعراق وتبديد تطلعاتها في توسيع العمليات العسكرية لتطال إيران ،ومن ثم تصاعد رد الفعل الأمريكي ضد طهران اثر اتهاما بالتدخل في العراق وإيجاد العراقيل أمام المشاريع الأمريكية هناك ،بل إن الاتهامات الأمريكية لإيران بلغت حد اتهامها بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة من أمثال سعد بن أسامة بن لادن نجل زعيم التنظيم، وأيمن الظواهري الرجل الثاني في التنظيم ،ورغم أن هذه الاتهامات قد نفتها طهران ،إلا أن بوتر غورس مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد وصف إيران أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بأنها اكبر تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية (عبد الفتاح ، 2005)

فبينما اعتمدت القيادة الإيرانية سياسة حافة الهاوية مع الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات الناشبة في العراق أو أفغانستان ،سعى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى احتواء إيران عبر عدة مسارات هي :

الأول: دبلوماسي، وذلك بمحاولة خلق محور عربي لمواجهة إيران عبرا ثارة مخاوف الدول العربية مما اسماه من الخطر الإيراني .

الثاني: فرض عقوبات اقتصادية استهدفت تقييد حركة البنوك والاستثمارات الإيرانية، استصدر قرارين من مجلس الأمن الدولي هما 1733و 1696 كغطاء دولي لها.

الثالث: محاولة خلخلة الوضع الداخلي في إيران تحت شعار ترويج الديمقراطية حيث تم رصد 76 مليون دولار لهذا الهدف في عام 2008م وحده,(محمود، 2009).

وبعد فشل هذه السياسة في تحقيق أية أهدف حقيقية وتولي إدارة أمريكية جديدة برئاسة باراك اوباما ،تنتهج سياسات خارجية مغايرة لسياسات الإدارة السابقة، أصبح المجال مفتوحا لبدء حوار أمريكي – إيراني حقيقي ،خاصة في ضوء مجموعة من المؤشرات:

أولها: إطلاق الرئيس الأمريكي بارك اوباما دعوة غير مشروطة للحوار مع إيران، وهي إشارات ردت عليها إيران بألا فراج عن الصحفية الأمريكية "روكسانا "بعد إعادة محاكمتها من جديد.

ثانيهما: التزام الإدارة الأمريكية بموقف المتابع للانتخابات الرئاسية وللتطورات السياسية في إيران، وإعلان الرئيس الأمريكي انه يحترم السيادة الإيرانية ،وانه لن يسمح بتحول قضية الحوار بين بلاده وإيران إلى ورقة للمساومات الداخلية في إيران، ان تعامله المباشر سيكون مع الزعيم، هو ما يشير إلى وجود إدراك حقيقي لدى الإدارة الأمريكية برئاسة اوباما لطبيعة النظام الإيراني ولكيفية صناعة القرار هناك، لاسيما فيما يتعلق بملف الحوار مع بلاده.

ثالثهما: تأكيد الرئيس الأمريكي حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي (محمود،2009)

تلتقي المصالح الأمريكية – الإيرانية في القضايا الجيوبوليتكية الأهم، على الرغم من تصادمها في مسائل فرعية وإيديولوجية، إذ لا تعرف العلاقات الدولية تطابقا في المصالح بين أي بلدين، بالرغم من الالتقاء الموضوعي بين واشنطن وطهران، فقد استمرت العلاقات مقطوعة بين الطرفين منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م.

لقد لعبت عوامل كثيرة دورا في منع حصول تفاهم أمريكي– إيراني ومن أهمها:
الأول: المكون الإسرائيلي النافذ في واشنطن والراغب في تعطيل العلاقات بين طهران وواشنطن خوفا على مصالحة, وهكذا يمكن ملاحظة إن المنافسة الإقليمية بين إيران وإسرائيل قد قوضت السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط ،فمن ناحيتها أفشلت إيران جهود التسوية بين الدول العربية وإسرائيل لأنها كانت ستؤدي إلى شرق أوسط جديد بقيادة إسرائيلية بحيث يتم تهميش طهران ومصالحها في المنطقة وبالمثل أفشلت إسرائيل كل محاولات التقارب التي لم تنقطع بين واشنطن وطهران بوساطات أوروبية وعربية وآسيوية ،لأن تل أبيب ترى في هذا التقارب تهديدا لموقعها في المنطقة,(اللباد، 2009).

ثانيا: تعرقل طهران مشروع الشرق الأوسط الجديد بألا صالة عن نفسها وبالنيابة عن حلفائها المتمدين من العراق وحتى غزة ، وهذه العرقلة تجعل لإيران أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية على الرغم من قطع العلاقات منذ انتصار الثورة الإيرانية 1979 ،ولئن استطاعت طهران استثمار التناقضات في المنطقة والأخطاء الفادحة للإدارة الأمريكية السابقة بخليط مدهش من فن المداورة الإستراتيجية وأصول الدهاء الإيراني، فأن طهران تعلم قبل غيرها حدود القوى الكونية التي تكبح طموحها التاريخي للعب دور إقليمي تحت أسقف منخفضة، وعلى الناحية المقابلة تعلقت خيارات واشنطن النظرية إلى احتمالين فقط: التسوية السياسية والعمل العسكري، ويعد سيناريو تغيير النظام الإيراني من الداخل مستبعدا،لأن حركات المعارضة الإيرانية في الداخل، شخصيات وأحزابا، لا تستطيع بحكم موازين القوى الداخلية الإيرانية استثمار الوضع الإقليمي والدولي للضغط على النظام بجدية,(اللباد، 2009).

وان ابرز نقاط الخلاف والتقاطع بين الولايات المتحدة وإيران من وجهة نظر إيران:

1- الأرصدة الإيرانية المجمدة في المصارف الأمريكية ،منذ أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1979م والتي تقدر قيمتها بنحو 12 مليار دولار، وتعتبر طهران إن الإفراج عن هذه الأرصدة شرط أساسي، لتطبيع العلاقات مع واشنطن .
2- الحظر التجاري والتكنولوجي والعسكري الشامل المفروض على إيران تدريجيا منذ عام 1993م ،والذي يزعزع استقرارها الاقتصادي ،ويعوق أعادة بناء قدراتها العسكرية الدفاعية ،التي دمرت خلال الحرب مع العراق ،وترى طهران في هذا الحظر حربا اقتصادية أمريكية معلنة ضدها ،وتعتبر أول خطوة ينبغي أن تبادر واشنطن إليها كدليل حسن نية تجاه إيران ،تتمثل في إلغاء الحظر.
3- الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج ،الذي تعارضه إيران ،لأنه يهدد امن المنطقة وسيادتها ،وتطالب بأن تتولى الدول المطلة على الخليج حماية أمنه من خلال التعاون المشترك فيما بينهما,(محمود،2008)
4- التخلي عن الجيوبوليتكا المعادية لإيران في تحويل خطوط نفط وغاز منطقة قزوين – أسيا الوسطى- عن إيران، وترك قوة الحقائق الحاجات الاقتصادية تأخذ مجراها,(زادة، 2000)
5- الاعتراف بدور إيران الإقليمي,(عتريسي، 2006)

أما المحددات التي تدعي دوما الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تعوق تطوير العلاقات الثنائية بينها وبين إيران هي:

1- الدور الإيراني المناوئ لعملية التسوية العربية الإسرائيلية .
2- دعم حزب الله والمنظمات الثورية ذات النهج الإسلامي الراديكالي بالمنطقة والتي تتهمها واشنطن بــ"الإرهاب ".

3- سعي إيران لحيازة وامتلاك أسلحة الدمار شامل، مما يمثل تهديدا للأمن الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بل وللأمن القومي الأمريكي ذاته (الزعبي، 2007).

وإيران تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من جبهة في المنطقة بشكل يدفع للاستنتاج بأنها تريد صوغ دور مركزي لها في السياسة الإقليمية، لا يوثر في وجهتها فحسب، بل يغير من شكلها المعهود في السنوات الأخيرة، إن لم يكن التالية: فرض تغيير جذري في ميزان القوى الإقليمي، وإيران تريد اقتناص هذه الظروف الجديدة،(الحروب، 2006).

إن الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي دفعتها لمحاولة إبعاد إيران عن المشاركة في بنـــاء إستراتيجية أمن للخليج العربي، وأبقت على دول الخليج معتمـــدة عليها في بناء سياسة أمن للخليج وسياسة دفاع بهدف التخلص من التحديات العسكرية التي تحيط بها, إن هذا الوضع يحمل في طياته مخاطر كبيرة على مصالح دول الخليج العربي وأمنها, فعلى الرغم من التفاعل والتداخل بين مصالح الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، إلا أن الحقيقة تبين لنا أن تلك المصالح لا يمكن أن تكـــون دائماً متطابقة. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب فإنها تنظر لإيـــران من منظور يختلـــف عن المنظور الخليجي, فهي تنظر لإيران بنظرة عداء في مـــرحلة ما بعد الشاه، وتعتبرها تمثل تحدياً لمصالحها في منطقة الخليج العربي، مادامت هذه الدولة تساعد القوى التي تسميها الولايات المتحدة بالمتطرفة في بعض دول المنطقة، وما دامـــت تتدخل في الشأن العراقي ولبنان وأفغانستان، (William Bill, 1998).

من خلال تطور الأحداث يتبين أحيانا أن الولايات المتحدة تحاول مراجعة أوراقها تجاه إيران بسبب أخطاء كثيرة أوقعت فيها نفسها, فهي من جانب لم تدرك العامل الزمني شديد الحساسية بيـــن الاندفاع الإيراني في انجاز المشروع النووي وبين سرعة التورط الأمريكي في المستنقع العراقي, ومن الجانب الآخر ربما بـــدأت تدرك الولايات المتحدة أيضا خطورة خلط الأوراق في إدارة الأزمة مـــع إيران وتحديدا في تعاملها مـــع روسيا وبدأت تقيم الموقف الاستراتيجـــي الروسي

بالاتجاه الصحيح الذي تطمح الأخيرة لاستعادة نفـــوذها عالميا وهي التي ساندت إيران في تطوير أبحاثها وبرامجها النووية، وتدعـــو العالـــم إلى تفهم الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي (إدريس، 2009).

بالتالي فإن أي قرارات تتخذها الولايات المتحـــدة خاصة في مجال الحـــرب أو حتى التعاون مع إيران فإنها تحمل معها مخاطر متعددة لها انعكاساتها السلبيـــة على مصالح دول الخليج العربي وأمنها, فالولايات المتحدة الأمريكية قـــوة عظمى تتحرك في مناطق العالم المختلفة بما فيها المنطقة العربية وفقا لتحقيـــق مصالحها القومية، وهي لا تنظـــر لدول المنطقـــة من منظور المساواة معها، ويمكن أن تغير سياسة تحالفاتها مـــع دول المنطقة في أي ظروف تراها مناسبة تخدم مصالحها القومية. فتصر إيران على التمسك ببرنامجها النووي للاستخدامات السلمية، والاستمرار به، مع كل العوائق التي تواجه، أو المقربات التي تطرح على إيران لاستبداله والتخلي عنه، وبالرغم من التهديدات من الغرب لإحالة ملفها النووي لمجلس الأمن، بل إنها تهدد في المقابل بأنها ستنسحب من معاهدة الانتشار الأسلحة النووية برمتها.

4. 5 الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني .

سجلت روسيا عدة مواقف بدت متناقضة إزاء برامج إيران النووية وتعقد موقفها مع المجتمع الغربي، فقد شاركت موسكو مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في توبيخ إيران بسبب إخفائها معلومات عن مفاعل سري بالقرب من مدينة قم الدينية، لكن مع هذا أعلنت روسيا أيضا أنها تعتزم تشغيل المفاعل النووي في محطة توليد الطاقة في بوشهر في مارس القادم، أعلنت ذلك وهي تعلم مدى القلق الذي ينتاب العالم الغربي من محاولة إيران إنتاج قنبلة نووية وتأثير ذلك، سلبيا، على الوضع في الشرق الأوسط, (ليونيد الكسندر وفتش، 2008).

وتنظر موسكو إلى المسألة النووية على أنها تندرج ضمن العلاقات الأميركية الإيرانية وليس العلاقات الإيرانية الروسية, وعلى مدار العشرين عاما الماضية، لعبت روسيا بورقة إيران من أجل كسب النفوذ في تعاملاتها مع واشنطن, وقواعد

هذه اللعبة بسيطة. فموسكو ستكون أكثر مرونة واستعدادا لمناقشة المشكلة الإيرانية إذا أظهرت السلطات الأميركية منهجا بناء لحل المسائل التي تثير غضب الروس, وبمعنى آخر فإن الحوار الذي يعتبره الروس بناء بشأن المسائل التالية وغيرها سوف يزيد من احتمالية الحد من المشاعر المناهضة للولايات المتحدة في التفكير الروسي ويدفع موسكو إلى مراجعة وجهات نظرها بشأن إيران,(إدريس، 2009) :

1. نظام الدفاع الأميركي المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية.
2. وجود قوى ثالثة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.
3. الحد من تقدم حلف شمال الأطلسي (الناتو) باتجاه الشرق.
4. إنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز يُنظر إليه على أنه يهدد المصالح الاقتصادية للنخبة الروسية.

وحصول إيران على السلاح النووي أمر غير مقبول بالنسبة لروسيا في الدرجة الأولى لكونها أقرب جيرانها وضمن مدى وسائلها المحتملة لإطلاق السلاح النووي, ثم إن حصول إيران على السلاح النووي من شأنه أن يدفع بلدانا عربية مثل السعودية ومصر إلى صنع" قنبلتها النووية العربية", وحينها سيدفن مفهوم الاستقرار الإستراتيجي، الذي توصلت إليه القوى النووية القديمة، في أكفان النسيان, كما سيضاعف خطر اندلاع حرب نووية مجهولة العواقب, ولسنا ندرك كيف سيكون سلوك طهران النووية,(السرجانـــي، 2007).

ومن الجانب الآخر ربما بـــدأت تدرك الولايات المتحدة أيضا خطورة خلط الأوراق في إدارة الأزمة مـــع إيران وتحديداً في تعاملها مـــع روسيا وبدأت تقيم الموقف الاستراتيجـــي الروسي بالاتجاه الصحيح الذي تطمح الأخيرة لاستعادة نفـــوذها عالميا وهي التي ساندت إيران في تطوير أبحاثها وبرامجها النووية، وتدعـــو العالـــم إلى تفهم الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي,(إدريس، 2009), وتجاهل الأمريكيون بداية الأزمة مدى حساسية روسيا لامتلاك إيران برنامجا نوويا عسكريـــا وهي التي تقوم ببناء ودعم البـــرامج النووية الإيرانية، والأقـــرب إلى الحدود الجغرافية معها، والأكثر تضررا من وجود سلاح نووي إيراني, صحيح أن روسيا تحاول كسب ود إيران كشريك استراتيجي ضد الوجود الأمريكي في المنطقة،

وتقيم معها مشروعا مشتركا لتخصيب اليورانيوم الخاص لمحطات الكهرباء الإيرانية، إلا أن المشكلة تتمثل في عدم رغبـــة روسيا بامتلاك إيران للسلاح النووي لعدة أسباب، منها ما يتعلق بالقـــرب الجغرافي لحدودها، وثاني يتعـــلق بالخلاف الفكري معها، وثالث يتمحور حول التحسب من ظهـــور مطالب عربية مصرية وسعوديـــة لامتلاك السلاح النـــووي أيضا (سيرغي كاراغانوف، 2008), وبناء على ذلك حـــذرت روسيا إيران من عدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بوقف العمل على تخصيب اليورانيوم (ليونيد الكسندر وفتش، 2008).

ومن وجهة النظر الروسية فأن إيران أصبحت بعد إسرائيل المثال الواضح لازدواجية المعايير الغربيـــة والأمريكية، فلقد كانـــت الولايات المتحـــدة الأمريكية أول من ساهم في إنشاء محطات نووية لإيـــران في عهد الشاه، وهي تـــدرك بطبيعة الحال إمكانية الاستخدامات المدنية والعسكرية لها، وتزامنت وجهات النظر مع ثلاثة أحداث بينت حقيقة الرؤية الغربية للمنطقـــة. فالحدث الأول تمثل في الاستئناف الروسي لشحن الوقود النووي لمحطة بوشهر الإيرانية، والحدث الثاني هو الدخول الفرنسي القوي للمنطقة لتسويق المنتجات الفرنسية التكنولوجية النووية لأسواق المنطقة، والحدث الثالث هو محاولة استغلال الإدارة الأمريكية للطموح الإيراني لتسويق منتجات أمريكية عسكرية لدول المنطقة، وهذه الأحداث تدور حول إبقاء المنطقة العربية في وضع المستهلك لا المنتج تكنولوجيا (Thomas, 2007).

4. 6 الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني

ان إسرائيل تذهب في رؤيتها للبرنامج النووي الإيراني, برفضها القاطع في حصول إيران على تكنولوجيا نووية تمكنها من إتمام دورة الوقود النووي, اذ ان هذا الموقف الإسرائيلي العدائي لإيران من برنامجها النووي, امتدد للموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م, امتدادا أيضا إلى التصور اليقين من قبل إسرائيل بحقيقة التهديد لها من قبل إيران في حال امتلاكها القدرة النووية وأسلحة الدمار الشامل, والذي سيشكل بدوره خطرا على امن إسرائيل,

والذي تسعى الولايات المتحدة للتأكيد على المحافظة وضمان امن إسرائيل(ألخالدي,2007).

ان احد أهم الأهداف الرئيسية للإستراتيجية النووية الإسرائيلية هو عدم السماح بوجود أي قوة ضمن ما تسمية ب"المجال الحيوي لإسرائيل تقوم بتهديد امن هذه الدولة، وقد تجسد هذا المفهوم بصورة أكثر وضوحا منذ الثمانينات، طبقا لمبدأ(مناحم بيغن), الذي أعلنه بعد ضرب المفاعل النووي العراقي في 7/يونيو1981، والذي يحدد فيه المجال الجوي لإسرائيل بجميع الدول العربية، فضلا عن باكستان وإيران وتركيا وحتى شمال إفريقيا، وينطلق من ان تحقيق امن إسرائيل يعتمد على حرمان أي من هذه الدول من امتلاك قدرات نووية أو صاروخية بعيدة المدى أو حتى معرفه تكنولوجية متقدمة حتى لو استخدمت إسرائيل القوة العسكرية لتنفيذ ذلك,(الراوي، 2006),

وفي نهاية الأمر لن يكون لإسرائيل خيار سوى تنفيذ خيار عسكري لمنع تحقيق كابوس إسلامي متطرف مسلح بسلاح ذري، فأن قصف المنشآت الذرية الإيرانية من الجو غير عملي وغير مراد، لكن إسرائيل لا تستطيع ان تسمح ان تخرج من حسابها مساً مهما أخر بالقدرة النووية الإيرانية,(أبوهدبه، 2006).

ان سياسة التصعيد من قبل إسرائيل قد تصل إلى الضغط تجاه توجيه ضربة عسكرية من قبل الولايات المتحدة, للمنشآت النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل إيران، إلا ان السياسة الأمريكية تذهب تجاه سياسة التهدئة لبحث قضايا المنطقة والملف النووي الإيراني, في محاولة من الولايات المتحدة تكثيف ضغوطها على إيران إقليميا ودوليا وتطالبها بالتوقف عن أنشطتها النووية (كشرط مسبق) والبدء في أي حوار أو مباحثات مع إيران، إلا ان الموقف الإيراني يزيد عنادا وتقلبا لشعور المسئولين الإيرانيين بأنه من حق إيران استخدام الطاقة النووي للإغراض السلمية،(مخيمر، 2007).

4. 7 موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ان موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقوم على اســاس ان ايــران لــم تفــي بالتزاماتها المفروضة عليها تجاه برنامجها النووي, من خلال عدم تقديمها البيانــات والمعلومات الشاملة والسليمة عن كافة أنشطتها النووية, هذا إلــى جانــب قيامهــا بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم, وهو ما يذهب إلــى المزيــد مــن الضغوط على إيران تجاه توقيع برتوكول إضافي لمعاهدة حظر انتشــار الأســلحة النووية إضافة إلى التوقف نهائيا عن الاستمرار في برامجها في مجــال تخصــيب اليورانيوم, سعيا من الوكالة في الحد من التسلح النووي, وهو ما تقوم به الوكالة من خلال أعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق, في الدول التي لديها منشآت نووية, وهو ما سعت إيران من خلال التعاون مع الوكالة الدولية لنفي التقارير الأمريكية والغربيــة التي تتهمها بالعمل على امتلاك القدرة النووية, بقبول عمليات التفتيش الدورية التــي تقوم بها الوكالة الدولية، (راشد، 2006).

الفصل الخامس

انعكاسات الاتفاق النووي على الصعيدين الداخلي والخارجي

بدأ الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية في إيران منذ التسعينيات، ومن وقتها والتعاون مع روسيا يزداد، حيث أكملت الأخيرة بناء مفاعل بوشهر في 1995، إلى أن تم اتهام إيران من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالفشل في تقديم المعلومات اللازمة عن أنشطتها ومنشآتها العاملة في المجال النووي، وطالبت الوكالة بتوسيع التعاون مع معها في هذه المجالات في موعد أقصاه نهاية أكتوبر 2003، وهذا ما كان يعني أنه إذا فشلت إيران في الاستجابة سوف يحال ملفها النووي إلى مجلس الأمن.

وعقب تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي محاولة للعب دور سياسي دولي تحت مظلة أوروبا الموحدة، قبل وزراء خارجية "الترويكا" ألمانيا، فرنسا وبريطانيا الدعوة لزيارة طهران، واجتمعوا مع حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي آنذاك، وانتهت الزيارة بتوقيع اتفاقية طهران في 21 أكتوبر 2003، والتي تعهدت بموجبها إيران بالتعاون الكامل وغير المشروط مع مفتشي الوكالة لمعالجة كل قضايا الضمانات المؤجلة ذات العلاقة بأنشطتها النووية السابقة وحسمها، كما وقعت إيران على البرتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، وقررت طواعية تعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود، إلا أنها لم تحدد أمد التعليق ونطاقه.

منذ توقيع إيران والقوى الكبرى على الاتفاق النووي في 14 يوليو 2015 بدأ الحديث عن قضية إيران ما بعد النووي، وبما يتيح لها الاتفاق من شرعية دولية كانت تفتقدها، وكذلك الخروج من الحصار الدولي وانفتاحها اقتصاديا على دول العالم والسماح لها بتطوير قدراتها الاقتصادية وخاصة في مجالات البترول والغاز، بما ينعكس بالإيجاب على القدرات الاقتصادية الإيرانية التي ستمكنها من زيادة دعمها للحركات والأنظمة الموالية لها بمنطقة الشرق الأوسط، كما يثير الاتفاق التساؤلات حول مستقبل النفوذ الإيراني بالمنطقة والتدخلات الإيرانية في عدد من

الملفات الرئيسية مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن، بما يزيد من حدة التنافس الإقليمي والصراعات بالمنطقة. وفي هذا الإطار تتناول الورقة عدد من النقاط الرئيسية التي تمثل في جوهر الاتفاق النووي وما حققه كل طرف من هذا الاتفاق، والمكاسب السياسية والاقتصادية التي ستحققها إيران من هذا الاتفاق، والرؤية المصرية الخليجية للحضور الإيراني وتداعياته(بوزيدي، 2015).

وكانت الدول الثلاث تبني تفاوضها مع إيران على مبدأ التوقف عن نقل الملف إلى مجلس الأمن ما دامت إيران تتعاون مع الوكالة ومستمرة في تعليق برامجها. إلا أن الوصول لاتفاق نهائي تعطل نتيجة للأزمات التي صاحبت التفاوض، ومماطلة إيران في الرد على استفسارات الهيئة الدولية للطاقة الذرية، فتارة تستجيب لتهديدات الترويكا وتعود للتفاوض وأخرى تهدد بعودتها لأنشطة التخصيب(الجزيرة نت، 2015).

ورغم ذلك استمرت مفاوضات الترويكا وإيران إلى أن جاء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير 2006، الذي قدمته لمجلس الأمن ليؤكد أن إيران لم تتعاون بشكل كاف مع المفتشين الدوليين، وعليه فقد تمت إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، إلا أنه محاولة تمرير قرار في مجلس الأمن يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي قد يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية أو توجيه ضربة عسكرية، قد قوبل بمعارضة روسية – صينية، وفي ضوء ذلك توقف التعامل مع الأزمة داخل مجلس الأمن، وعاد من جديد خيار التفاوض، ولكن تم توسيع قاعدة التفاوض لتضم إلى الترويكا كل من الولايات المتحدة، روسيا والصين، فيما يعرف بـــ(5+1) (الجزيرة نت، 2015).

وبدأ التفاوض بين المجموعة وإيران منذ يوليو 2006، الذي شهد جولات عدة تخللها فرض عقوبات دولية وأمريكية وأوروبية على إيران، ومع وصول حسن روحاني المنتمي للتيار الإصلاحي للرئاسة في يونيو 2013، تستأنف المفاوضات بين إيران ومجموعة (5+1) مجددا في أكتوبر من نفس العام، في جنيف، ويبدأ كل من الطرفان في التحرك خطوة في اتجاه الأخر، حتى تم التوصل إلى اتفاقية حول تجميد مؤقت لأنشطة إيران النووية، ومدته ستة أشهر، والذي وفر للأطراف زمنا

كافيا للوصول إلى اتفاق نهائي، ووفر لإيران فرصة لاستجماع قواها، وتم توقيع الاتفاق في 24 نوفمبر 2013. وفي 24 نوفمبر 2014، تم تمديد الاتفاق المؤقت لسبعة أشهر في أفق التوصل إلى اتفاق نهائي، والأطراف تعلن عن اتفاق الساسة على التوصل إلى اتفاق نهائي في موعد أقصاه 31 مارس 2015، وأن يكون التوقيع على اتفاق نهائي في أول يوليو 2015.

وينص على أن إيران «ستتخذ الاجراءات التالية بشكل طوعي» للحد من التخصيب وهي:

1. «حول مخزون اليورانيوم الموجود حالياً والمخصّب بنسبة 20%، تحتفظ إيران بنصفه على شكل أوكسيد يورانيوم لصنع الوقود الخاص بمفاعل البحث المدني الإيراني. أما النصف الثاني فتتم معالجته ليصبح تخصيبه أقل من 5 %».
2. تعلن إيران أنها لن تخصّب اليورانيوم الى ما فوق 5% خلال ستة أشهر .
3. تعلن إيران أنها لن تواصل نشاطاتها في مصنع ناتنز وفوردو ومفاعل اراك.
4. لن تكون هناك مواقع تخصيب جديدة.
5. لن يكون هناك بناء لمنشآت قادرة على المعالجة.
6. «رقابة مشددة»: «على إيران أن تسلم معلومات مفصلة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن تصاميم المنشآت النووية ووصفاً لكل مبنى في كل موقع نووي ».
7. يستفيد خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية من حق الدخول بشكل يومي، ومن دون إعلان مسبق الى موقعي فوردو وناتنز.
8. تقدم إيران معلومات يتم تحديثها عن عمل مفاعل اراك.

في المقابل، تلتزم «5+1» بتخفيف العقوبات على الشكل الآتي

1. «تعليق الجهود لفرض مزيد من الخفض على مبيعات إيران من النفط الخام، ما يتيح للزبائن الحاليين لإيران مواصلة شرائه بالمعدلات نفسها. والسماح بتحويل

4.2 مليار دولار من عائدات تلك المبيعات إلى إيران على أقساط بالتزامن مع التزام طهران بتعهداتها في الاتفاق. (الجزيرة نت، 2015):

2. تعليق عقوبات الولايات المتحدة حول صناعة السيارات في إيران وحول الخدمات المرتبطة بها.
3. لا عقوبات جديدة من مجلس الأمن مرتبطة بالنووي.
4 . لا عقوبات جديدة من الاتحاد الأوروبي مرتبطة بالنووي.
5. تمتنع الادارة الأميركية عن اتخاذ عقوبات جديدة مرتبطة بالنووي.
6. إقامة نظام تمويل يتيح التجارة الانسانية لتلبية حاجات إيران.مما يسمح لها بتحويل 400 مليون دولار من أصول إيران المجمدة لتغطية نفقات دراسة الطلاب الإيرانيين في الخارج.
7. وستستفيد إيران بنحو 7 مليارات دولار لكن القدر الأكبر من احتياطاتها الأجنبية (نحو 100 مليار دولار) ستظل مقيدة بالعقوبات، وستبقى العقوبات مفروضة على مبيعات الطاقة الإيرانية (ولن يسمح بزيادة الصادرات) وكذلك على البنك المركزي الإيراني وعدد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .
8. تعليق عقوبات الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة حول الذهب والمعادن الثمينة والخدمات المرتبطة بهما، وحول الصادرات البتروكيميائية الايرانية والخدمات المرتبطة بها بما يوفر لها 1.5 مليار دولار من العائدات.

5. 1 انعكاسات الاتفاق النووي الايراني والمجموعه السداسيه على الوضع الداخلي الايراني

لم يعد لدى طهران مجال لإنكار الأثر الذي تركته العقوبات على الاقتصاد الإيراني، وتكاد لا تخلو تصريحات لمسؤول إيراني من ربط إنجاح المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي برفع العقوبات، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي منذ 2006 عدة قرارات فرضت حزمة من العقوبات الاقتصادية والمالية على إيران، مما أدى لخسارتها اقتصاديا نحو 200 مليار دولار خلال 2012–2015 (باكير، 2015). وأن عقوبات مجلس الأمن، فقد فرضت دول مثل الولايات المتحدة واليابان

وأستراليا عقوبات أحادية على إيران، وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي شملت عقوباته ضدها مثلا حظر تمويل الصفقات مع طهران، وحظر الاستثمار في الصناعات النفطية الإيرانية، وحظر تأمين ناقلات النفط الإيرانية، وحظر التجارة مع إيران في مجال الأحجار والمعادن الثمينة (بوزيدي، 2015).

إن إلغاء العقوبات من شأنه أن يحدث تغييراً في بنية الاقتصاد الإيراني، ويوجهها اتجاهات جديدة تفرض سياسات جدِّية فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والمِلكية وشروط التنافسية، ومن المرجح أن يكون الملف الاقتصادي والاستثمار الأجنبي ملف الصراع بين التيار الأصولي وتيار الاعتدال الذي يتزعمه روحاني خاصة أن لكل تيار مقاربة مختلفة على هذا الصعيد.

فالنتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة،وستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نموا اقتصاديا يتراوح بين 3-7%، لكنه لن يكون كافيا لحل مشكلة البطالة(14%) وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات، وأن الحكومة بحاجة إلى سنوات طويلة لجبر هذه الخسارة، وإن كانت إزالة العقوبات ستترك آثاراً إيجابية مباشرة ومستقبلية على الاقتصاد الإيراني، ومن المعلوم أن لإيران 100-140 مليار دولار، من عائدات النفط المجمدة في المصارف الأجنبية، وهناك ما بين 30 إلى 50 مليار دولار من عائدات إيران المجمدة ستتحرر فور التوقيع على الاتفاق (كلاوسون، 2015).

وتلعب الاتفاقية دورا في تحسين وضع الاقتصاد المتعثر نتيجة العقوبات، ففي مجال النفط، الذي يشكل 80% من الصادرات، قد يرتفع حجم الصادرات الإيرانية إلى 4 ملايين برميل يوميا. فالعقوبات الصارمة المفروضة على صادرات النفط الإيرانية وبعض القطاعات الرئيسة كصناعة السيارات ومعاملات البنوك الدولية والمحلية، قادت بشكل مؤثر إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.8% في عام 2012-2013، و1.7% في عام 2013-2014.(ناجي، 2015). كما أن المجال سوف يكون مفتوح أمام إيران للعودة إلى النظام المالي العالمي مما يتيح لها التعامل النقدي بالعملات الحرة بدلا من منطق المقايضة الذي كانت اتبعته

في ظل العقوبات، فترتفع احتياطاتها من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى العودة للاقتصاد الدولي، وحصولها على امتيازات صندوق النقد والبنك الدولي، وكذلك عودة الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجالات النفط والتعدين(مجلة شؤون خليجية، 2015). كما تسهم الاتفاقية في وضع طهران في موقع أفضل لإدارة علاقات ثنائية متعددة؛ وذلك مع دول الخليج، أو مع إسرائيل؛ لكن هذه الافتراضات تعد مجرد احتمالات لا يمكن القطع بها أو بأحدها، وتعتمد في النهاية على الشق السياسي من تداعيات الاتفاق النووي الأميركي–الإيراني؛ وهو الشق غير المذكور والأكثر غموضاً في الموضوع (اللباد، 2015). فعرضت إيران خططاً لإعادة بناء علاقاتها الصناعية والتجارية في أعقاب الاتفاق النووي مع القوى العالمية، معلنة استهداف 50 مشروع للنفط والغاز قيمتها 185 بليون دولار بحلول عام 2020، حيث ستركز على قطاعات النفط والغاز والمعادن والسيارات، متطلعة إلى التصدير إلى أوروبا بعد رفع العقوبات المفروضة عليه(المعشر، 2015).

أما السلبيات فتتمثل في أنها قد أصبحت بموجب هذه الاتفاقية دولة مقيدة فيما يتعلق بحرية إدارة وتسيير برنامجها النووي السلمي، فالاتفاق من شأنه أن يعلق ما يقرب من ثلثي القدرة التخصيبية الإيرانية لليورانيوم. بالإضافة إلى نقل اليورانيوم المخصب إلى دولة أخرى وهي روسيا لمعالجته، كما أن المواقع النووية وبعض المواقع العسكرية الإيرانية هي عرضة للتفتيش الدولي أي وقت، ويحظر على إيران إنشاء مواقع تخصيب جديدة لمدة 15 عاما، إلى جانب بقاء العقوبات الأمريكية الخاصة بالإرهاب(مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية 2015).

ويأتي تأثير هذا الاتفاق على مؤسسات داخل إيران قد تشكل عائقا أمام عملية الإصلاح التي يسعى لها الرئيس روحاني، على غرار الحرس الثوري، الذي ربما يسعي إلى عرقلة جهود روحاني لتنفيذ برنامجه السياسي، نتيجة لما يفرضه الاتفاق النووي من تداعيات سلبية على مصالح الحرس على الصعيد الاقتصادي تحديدا، فأي تسوية شاملة سوف تؤدي إلى حرمان الحرس من المكاسب التي حققها بسبب

العقوبات التي قلصت الاستثمارات، ما دفع الشركات التابعة للحرس إلى الحلول مكانها(ناجي، 2015).

فالانعكاسات السلبية للاتفاق النووي على أزمات المنطقة، نظراً للتداعيات الإيجابية على الاقتصاد الإيراني وما يترتب عليها من تعزيز إمكانيات إنفاقه على حلفائه وذلك إلى جانب الاعتراف الغربي بدور إيران الإقليمي مما يرجح مواصلة طهران سياساتها في الشرق الأوسط، ويؤكد ذلك تصريحات المرشد الأعلى علي خامنئي بعد أيام عن الاتفاق حيث أكد على أن مواقف بلاده من الولايات المتحدة الأميركية لن تتغير، وإنها لن تدخل في مفاوضات معها حول قضايا الشرق الأوسط. كما أنه لا يمكن المراهنة على التوجه الإصلاحي للرئيس الإيراني إذ لم يوجه روحاني أية إشارات خلال الفترة الماضية تكشف عن سعيه لتغيير السياسة الإيرانية تجاه العديد من الأزمات الإقليمية، على غرار الأزمتين السورية واليمنية، فعلى الرغم من أنه حاول تقليص حدة التوتر في العلاقات مع بعض دول المنطقة خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه كان حريصاً في الوقت ذاته على التوافق مع الخطوط العامة التي تحكم موقف إيران إزاء تلك الأزمات(تقي الدين، 2015).

وسياسيا، يمثل الاتفاق اختبارا صعبا لشرعية النظام في إيران، حيث يشغل المجال السياسي الإيراني تياران أساسيان يتم وصفهما بالإصلاحي والمحافظ، وفي ظل الحكومة الإصلاحية الحالية فإن المحافظين كانوا ينتظرون إخفاق رهان الرئيس روحاني على التوصل إلى اتفاق، يحول دون فتح عدد من الملفات السياسية المهمة، على رأسها توسيع هامش الحريات السياسية، وإجراء مصالحة وطنية بإعادة بعض القوي التي كانت منتمية للتيار الإصلاحي إلى داخل النظام مرة أخرى، وهو ما يقابل برفض حاسم من جانب المحافظين الأصوليين، الذين يتخوفون من أن يؤدي ذلك إلى تكريس الاختلال القائم في توازنات القوى، الذي أنتجه فوز الرئيس روحاني باكتساح ومن الجولة الأولى في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 14 حزيران 2013. وبالتالي تصبح شرعية النظام في إيران قائمة على الاندماج الذي ينادي به الإصلاحيين لا الممانعة التي يتبناها المحافظين كآلية للتعامل مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص (الصمادي، 2015).

5. 2 انعكاسات الاتفاق النووي الايراني على الوضع الاقليمي

ذهبت سياسة إيران التاريخية المعادية للعرب في العديـــد من أهدافها، حيث تأتي درجـــة العداء لهم حسب شدة الموقف المطلوب، وتبعا للموروث الثقافي والاجتماعي في بعض الـــدول العربية، بل أكثـــر من ذلك، ينظر أصحاب هـــذا التوجه لإيران على اعتبارها دولة قومية فارسية، تستند على المذهب الشيعي فضلاَ عن أنها ثورية، تسعى مدفوعة بمعتقداتها هذه للسعي إلى الهيمنة على المنطقة العربية بأكملها, بالاعتماد في هذا الطرح على ممارسات إيران الفعلية في الشأن العربي منها تدخلها في كل من سوريا والعـــراق، ولبنان، وبعض حركات المقاومة الفلسطينية مثل حركة حماس، وفي السودان واليمن وغيره (السعيد، 2007).

لم تقدِّم إيران ما من شأنه أن يخفِّف من شكوك جيرانها العرب، وفيما كانت تخوض مفاوضات صعبة مع الغرب بشأن ملفها النووي، كانت تواصل بناء شبكة مصالحها في الشرق الأوسط في سوريا والعراق واليمن. ولا يبدو أن الاتفاق النووي سيُحدِث تغييرًا في السياسة الإقليمية لإيران، ولن يثنيها عن مواصلة حضورها في ساحات تصنِّفها بالمهمة لها مثل سوريا والعراق وبدرجة أقل اليمن. من غير المفترض الإفراط بالتفاؤل على هذا الصعيد وتوقُّع دور إيراني أقل في جبهات الصراع هذه؛ إذ ليس هناك أية مؤشرات على أن الاتفاق يتضمَّن بنودًا تصبُّ بهذا الاتجاه (جيمس، 2008).

وتشهد علاقات طهران بالعالم العربي تأزمًا في كثير من الملفات والساحات الإقليمية، ويخشى كثيرون في المنطقة العربية أن يشجّع الاتفاق النووي إيران على سعيها لفرض هيمنتها الإقليمية وتوسيع نفوذها في العالم العربي. وقد فرض تغوّل إيران الإقليمي، وتوقيعها اتفاق الإطار في لوزان، وقائع جديدةً في الإقليم، لعل أبرزها بدْءُ عمليات عاصفة الحزم في اليمن بعد تشكيل تحالف عربي بقيادة المملكة العربية السعودية لمواجهة تمدّد جماعة أنصار الله (الحوثيين) المدعومة إيرانيًّا، ومنعها من السيطرة على اليمن. وأرست هذه الوقائع معطى جديدًا في التفكير الإستراتيجي الخليجي من جهة امتلاك زمام المبادرة، والبدء بمواجهة النفوذ الإيراني بالاعتماد على الذات، من دون الارتكاز على الاطمئنان بتدابير أمن الخليج

الأميركية التقليدية، وبنسْج تحالفات أمنية وعسكرية مع قوًى ودول إقليمية مهمّة؛ مثل تركيا وباكستان. ورغم عدم الاستقرار حتي الآن في اليمن، فإن انعكاسات الاتفاق تظهر، فقد حدث تقدم لقوات الجيش اليمني المعترف به دوليا صوب تعز، وأبين، ومأرب، مما يحمل علامة استفهام، علاوة علي بداية التحضيرات لاجتماعات لحل النزاع في عمان، وتصريح وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، بأن الحوثيين فصيل سياسي له الحق في الوجود والمشاركة، (خاصة في ضوء اللقاءات السعودية، والروسية، والأمريكية، إضافة لاجتماع الدوحة، وزيارة الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني إلي موسكو) (تقي الدين، 5102).

استطاعت، خلال ثلاثة عقود، أن تحقق أطماعها تحت شعارات منوعة، منها الاجتماعي كحقوق الشيعة، أو من خلال المقاومة، لاعبة علي وتر المعزوفة العروبية (محاربة إسرائيل). ولكن هذا الاتفاق سيجعلها في وضع أفضل، فالعامل المفتاحي في ميزان القوي الإقليمي هو تحول إيران إلي دولة نووية. فهذا من شأنه أن يكون"مغيرا لقواعد اللعبة" لمصلحة إيران عبر امتلاكها للسلاح النووي، خلال فترة زمنية قصيرة، وتطوير قدرتها الدفاعية والجوية، ورفع العقوبات الاقتصادية والتجارية عنها، مما يمكنها من مضاعفة جهودها كقوة مهيمنة داخل الشرق الأوسط، عبر دعمها للإرهاب، وزيادة محاولاتها لإيذاء الأمن الإسرائيلي (كلاوسون، 2015).

ودفعت إيران قدما ببرنامجها النووي بنجاح، على الرغم من أنف المجتمع الدولي. وعلى سبيل المقارنة، أتاحت مستجدات في منطقة الشرق الأوسط وخارجها لإيران إرساء "هلال شيعي" يمتد من طهران حتي شرق حوض البحر المتوسط. كما أتاحت لإيران فرصا لا تحصي لاستعراض قوتها في منطقة الشرق الأوسط والبلقان، وهو الأمر الذي أزعج المملكة العربية السعودية ودولا أخري كثيرة. وبالفعل، فإن نجاحات وكلاء إيران الشيعة في كل من بغداد، وبيروت، ودمشق، وصنعاء تؤكد سعي طهران إلي الهيمنة في منطقة الشرق الأوسط.

الاتفاق النووي الذي تم توقيعه بين إيران ومجموعة "5+1" يُفضي إلى تغييرات إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، يتعلق أبرزها بتغير أنماط التفاعلات بين إيران والقوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بعد مرحلة من العداء امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تغير طبيعة توازنات القوى في المنطقة، وتحول إيران إلى رقم مهم في حسابات التوازن الاستراتيجي(أحمديان، 2015).

سيتطلب الأمر وقتا حتى يمكن رؤية أبعاد التغيير الإقليمي وطبيعته الجيوسياسية، كما ستلعب موازين القوى على الأرض دورها في رسم مشهد الصراع في المنطقة، وفي المقابل هناك تداعيات جيو اقتصادية للاتفاق تطال المنطقة أيضا، يمكن رؤية ملامحها وهي تتبلور لتكتمل في فترة زمنية أقرب نسبيا.

إن الانعكاسات الإقليمية للاتفاق الإيراني مع المجموعة السداسية سينتج عنها تعميق التدخل الإيراني في الإقليم من العراق في الشرق، ولبنان وسوريا في الغرب، وشبه الجزيرة العربية من خلال اليمن، مما يهدد الدول العربية السنية، خاصة السعودية والبحرين. وتري مراكز الفكر بإسرائيل أن هناك تغيرا في مسار التطورات في حروب المنطقة، عقب الاتفاق مع إيران (أبو ارشيد، 2015).

السعودية التي كانت ولا تزال صاحبة الهاجس الأكبر من المشروع الإيراني، المدعوم بأيدلوجية دينية شيعية، قد رحبت بحذر بالاتفاق النووي الإيراني(سكاي نيوز، 2015). فالسعودية لا تعترف بالنوايا الإيرانية كنوايا حسنة، حيث شددت على وجود آلية تفتيش صارمة مع آلية إعادة فرض العقوبات مرة أخرى في حالة أي انتهاك من جانب الإيرانيين، وتعاظمت حدَّته مع الأزمة اليمنية وتحالُف "عاصمة الحزم" ضد الحوثيين، وبهدف "مواجهة المدِّ الإيراني في اليمن. واعتُبِرت "عاصفة الحزم" "تخطِّيًا لتقليد عدم المواجهة المباشرة بين الدولتين"، عقب قناعة بدأت تتشكَّل وسط صفوف صانعي القرار في السعودية بأن سياسة المواجهة غير المباشرة مع طهران باتت غير مجدية (أحمديان، 2015). وقد يكون الصراع بين البلدين مؤهَّلًا للوصول إلى مستويات أعلى إذا استمرت الأوضاع في سوريا والعراق على ما هي عليه، فضلًا عن عجز السعودية عن حسم وإنهاء ما بدأته في اليمن.

الاتفاق النووي مع إيران، لن يجسر الفجوة بينها وبين جيرانها العرب وإن كان لا أحد يجادل في أن الاتفاق النووي، سيكون بمثابة صفقة يحقق فيها كل من طهران وواشنطن مكاسب كثيرة، وفي مقدمة ذلك أنها قلَّلت من احتمال نشوب حرب ضد إيران ويمكن أن تشكل ضمانة لعد تطوير إيران لسلاح نووي، فضلًا عن إعادة بناء الثقة وتطوير العلاقات بين البلدين. وتعتقد إيران أنها قدمت تنازلات في برنامجها النووي تمكِّنها من الحصول على مكاسب في المقابل، ويظهر أن إزالة العقوبات هي المقابل الذي تريده إيران بصورة أساسية، وإذا ما حصلت على مطلبها هذا فسينتعش اقتصادها، وتصبح سُوقها مقصدًا للمستثمرين(أغوان، 2015). وإن كان الاتفاق يخفِّف من حدَّة التهديد الأميركي بالنسبة لإيران، إلا أن الأمر لا ينطبق بالنسبة للتهديدات على المستوى الإقليمي؛ فالاتفاق من وجهة نظر جيران إيران في الخليج العربي سيعزِّز من قدرة إيران على الهيمنة، ولا يرون أن الاتفاق سيجبر إيران على التراجع عن سياستها التهاجمية؛ فالتأكيدات الأميركية والتعاون في مجال الدفاع ومساعدتهم على ردع إيران عسكريًّا، لم تساعد في وقف النفوذ الإيراني في محيطهم القريب(Afshon, 2015).

إلا أنه يبدو أن تواصلا بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية قد حدث قبل الاتفاق النووي وبعده، يحوي إشارات ورسائل تطمينية نسبيا، ضمنت ترتيبات أمنية واستراتيجية على المستوى القريب، لذا من المتوقع أن يكون هناك استقرار عسكري سياسي إيراني خليجي منضبط إلى حد ما في ظل رعاية وضمانة أمريكية، بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة (أغوان، 2015).

أما قطر، التي تشترك مع إيران في حيازة أحد أكبر حقول الغاز ويقع في حدودهما البحرية المشتركة، إلا أن العقوبات الاقتصادية حالت دون استخدام إيران للتكنولوجيا المتطورة في استخراجه، لذا فمن المتوقع بعد رفع العقوبات عن إيران وعلاقتها المتحسنة مع الولايات المتحدة، استخدامها للتكنولوجيا المتطورة مما يقلص هامش مناورة التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها قطر، وعليه فإن العلاقة الجيو اقتصادية بين قطر وإيران سوف تتعدل لصالح إيران(اللباد، 2015).

وبالنسبة للإمارات، فإن العلاقات الإيرانية - الإماراتية تتميز بخصوصية أساسية، فعلى الرغم من وجود خلاف سياسي واضح في الرؤى السياسية، ووجود ثلاث جزر حدودية متنازع عليها بين الدولتين، إلا أن هناك أيضا تعاوناً اقتصادياً وثيق بين إيران وإمارة دبي، ففي ظل العقوبات المفروضة على إيران تضاعف حجم التبادل الاقتصادي بين الدولتين 3 مرات، إلا أن التناغم الاقتصادي بين الدولتين أصبح على المحك، حيث أن رفع العقوبات سيطلق يد إيران في تشكيل علاقتها التجارية، وإيجاد شركاء إضافيين، كما أعلنت إيران عزمها إنشاء ستة مناطق حرة على سواحلها الجنوبية مما يضع دبي في منافسة تجارية غير مسبوقة، بالإضافة إلى أن رفع العقوبات سيفعل خطة تحديث وتوسيع مطاراتها القائمة، وبناء مطارات جديدة، للصعود لمركز العقدة في الطيران التجاري الدولي بين شرق آسيا والشرق الأوسط، مما يهدد مكانة دبي في هذا المجال.

هذه الوضعية قد تؤدي إلى إعادة رسم خريطة العلاقات الإقليمية، حيث تعد سوريا بمثابة منطقة حرب بالوكالة بين طهران والرياض، ومن المتوقع أن يزيد الاتفاق النووي من حدة الصراع، حيث أن رفع العقوبات من شأنه أن يزيد من الدعم الإيراني لنظام الحكم السوري، وهو ما سوف تقابله الرياض أيضا بزيادة في دعم وكلاءها في سوريا. أما اليمن حيث لم تكتف السعودية بالدعم اللوجيستي لحلفائها هناك، بل تدخلت عسكريا بشكل مباشر نظرا لما قد يشكله سيطرة الحوثيين على اليمن من تهديد لمصالح المملكة على حدودها الجنوبية، ومن المتوقع أن يصل تأثير الاتفاق النووي إلى اليمن في شكل ارتفاع في الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، وهو ما سوف تقابله السعودية بزيادة دعمها للرئيس عبد ربه منصور هادي، وحزب تجمع الإصلاح المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي فمن المتوقع أن يؤدي الاتفاق النووي إلى زيادة نسبة الانقسام داخل اليمن، وحدة الصراع بين الأطراف المتصارعة. فالحرب ضد النظام السوري كانت بمنزلة ضربة قوية للاستراتيجية الإيرانية التوسعية، خاصة أن إيران لديها نهم جم في الهيمنة علي منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم، فإن فرض عقوبات دولية ضد نظام الحكم السوري سيحد من

طموح إيران الإقليمي، خاصة أن محاولات إيران لإشراك النظم السنية لم تجن ثمارها.

ومنذ تولي خادم الحرمين الشريفيين سده حكم المملكة، بدا في الأفق محاولات لخلق تحالفا إقليميا سنيا لضرب المصالح الإيرانية في المنطقة، وقد تجلى ذلك في تطييف الأزمة اليمينة وتحويلها لصراع سني شيعي، إلا أن الرؤية السعودية لم تقابل بحماس كافي لدى المصريين والإماراتيين. فظهرت بوادر تشير إلى إمكانية تشكيل تحالف سعودي قطري تركي، على الرغم من الخلافات بين السعودية والدولتين بشأن دور الجماعات الإسلامية في المنطقة، وبالرغم من هذه الخلافات، فإن الدول الثلاث تتغاضى عنها أمام عدوهم المشترك المتمثل في النظام السوري. فلا تزال كتلة (السعودية، قطر، تركيا) في مرحلة التشكيل، إلا أن الاتفاق النووي من شأنه أن يزيد من سرعة التحول الاستراتيجي هذا، حيث ستحاول الرياض مواجهة الزخم الذي سوف تحدثه إيران لتثبت أن لها دورا إقليميا كبيرا وإثبات أنها قوة لا يستهان بها.

ولم يتمكن المحور السني المناوئ لإيران الذي يهدف لاحتوائها من الاكتمال والظهور. وتري إسرائيل أنه في حال سقوط نظام الأسد (وهو السيناريو الأبعد من الوجهة الإسرائيلية)، فإن ترسانة سوريا من الأسلحة التقليدية المتطورة قد تقع بسهولة في أيدي حزب الله، أو عناصر متشددة أخري. وهذا، بدوره، يطرح احتمال أن يبادر حزب الله أو حركة حماس –وكلاهما وكيلان لإيران علي حدود إسرائيل– إلي استئناف جولات العنف ضد إسرائيل. ولكن بحدوث التقارب الأمريكي – الإيراني، بدأت المعادلة في التغيير، فحدثت هدنة معركة "الزبداني" التي تعد معادلة جديدة في الحرب السورية، حيث يشهد الميدان تسويات بين الجيش السوري النظامي وحزب الله، المحسوبين علي إيران، وبين فصائل جيش الإسلام، المحسوب علي السعودية، وأحرار الشام المدعوم من تركيا، التي دخلت فعليا الحرب ضد "داعش" مع إعطائها الضوء الأخضر لضرب حزب العمال الكردستاني، علاوة علي قاعدة "إنجرليك" لطائرات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، فضلا عما أثير

حول إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية استجابة لطلب تركيا (بوزيدي ، 5102).

وفي لبنان، والتي تعتبر إحدى ساحات التماس السعودية الإيرانية، من المنطقي أن يصل صدى الاتفاق النووي إليها، خاصة وأن البلد الذي يعاني فراغا رئاسيا اقترب من عامه الثاني، ووجود مرشحين مدعومين من أطراف خارجية، تحديدا من إيران والسعودية، حيث أن لبنان أيضا هي منطقة تنافس سياسي بالوكالة بين طهران والسعودية، ويخشى المحسوبين على تيار 14 آذار من استغلال إيران لما قد يحققه لها البرنامج النووي من قدرات مادية وسياسية تمكنها من حسم صراعات حلفائها في دول الشرق الأوسط لصالحهم، ومن أزمة الشغور الرئاسي في لبنان.

أما فلسطين، فإن فصائل المقاومة كلها أو بعضها يستمد التمويل والتسليح اللازم من إيران، مما أوجد حالة من القلق أن يكون الاتفاق النووي يحمل بين طياته تسوية تشملهم، وقد جاءت كلمات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران لطمأنة حلفاء إيران في المنطقة ومنهم فصائل المقاومة، حيث قال "سواء تم التصديق على هذا النص(الاتفاق النووي) أم لا، فإننا لن نتخلى عن دعم أصدقائنا في المنطقة، وسيحظون بدعمنا على الدوام." مما يشير إلى تبني إيران لاستراتيجية قائمة على دعاية ممانعة وسلوك اندماجي، كما أن علنية الدعم الإيراني أو ازدياده بدرجة كبيرة لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة هو أمر مستبعد، حيث أن إسرائيل التي تعد أحد أقوى الرافضين للاتفاق النووي، قد تجده المبرر لإثارة الغرب ضد إيران مجددا(تقي الدين، 2015).

أن عودة روسيا بقوة الى منطقة الشرق الاوسط واعادة التوازن الى النظام العالمي ,وبروز الدور الايراني القوي الداعم للمقاومة بعد تعليق العقوبات عليها بموجب الاتفاق النووي, سيكون لهما تأثيرات كبيرة على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني . وعلى القيادة الفلسطينية ان تحسن قراءة هذه المتغيرات والتطورات والاستفادة منها لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته المحقة وحقوقه المشروعة ,وتعيد تموقعها مجددا مع محور المقاومة بعد مغادرته بسبب رهانها الكارثي على ما سمي بالربيع العربي, وتعيد رسم استراتيجية مقاومة جديدة بعد تقييم مسيرتها التي

اوصلتها الى المأزق والطريق المسدود. وتوقف المفاوضات العبثية والعقيمة المستمرة منذ أكثر من عشرين عاماً،والتي إستغلها ويستغلها الكيان الصهيوني الغاصب من اجل فرض حقائق ووقائع جديدة عبر توسيع الاستيطان ومصادرة الارض. نحن الان امام فرصة تاريخية لتحرير ملف المفاوضات من الرعاية المنفردة للولايات المتحدة،والتي ترى الأمور فقط بعيون اسرائيلية، وتمارس ضغوطها على الطرف الفلسطيني للاستجابة للشروط والإملاءات الإسرائيلية .ان الرهان على الولايات المتحدة الاميركية الافلة من المنطقة هو رهان مدمر يجب الاقلاع عنه. يجب الإستفادة من هذه التطورات والمتغيرات، لنقل ملف القضية الفلسطينية الى هيئة الأمم المتحدة من أجل تطبيق قرارتها بشأن القضية الفلسطينية،بدل الدوران في الحلقة المفرغة في مفاوضات عبثية لن تصل الى اي نتيجة (الصمادي، 2015).

وفي مصر، وعلى الرغم من وجود دوافع لدى الدولتين لاستعادة العلاقات الطبيعية بينهما، خاصة وأن هناك رؤية متقاربة لبعض لأزمات في الشرق الأوسط خاصة في سوريا، إلا أنه هناك أيضا معوقات تحول دون إتمام التقارب المتوقع بعد الاتفاق النووي، وأهم تلك المعوقات هو أمن الخليج، واستمرار النظرة الأمنية الاستخباراتية المتبادلة بين البلدين، والتي تسيطر على نظرة بعض المسئولين في الجانبين(مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015).

5. 3 انعكاسات الاتفاق النووي على اسرائيل:

إسرائيل هي قوة نووية بحكم الأمر الواقع. وبموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه عام 1969 بين الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون ورئيسة الحكومة الإسرائيلية حينها غولدامئير، وافقت الولايات المتحدة على بقاء إسرائيل دولة نووية غير معلنة. وطبقاً لذلك الاتفاق قبلت إسرائيل عدم الإعلان عن نفسها دولة نووية وعدم إجراء تجارب نووية، مقابل التزام الولايات المتحدة عدم الضغط عليها للانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية(NPT) ، أو دفعها للكشف عن منشآتها النووية وفتحها أمام عمليات الرقابة الدولية.

ووفق كل المعطيات، تمتلك إسرائيل ترسانة كبيرة من القنابل النووية والهيدروجينية والنيوترنية فضلًا عن وسائل إطلاقها من طائرات وصواريخ قادرة على الوصول إلى أهداف تبعد عنها آلاف الكيلومترات، ولها أيضًا قدرات ردع نووي تتمثل في قدرتها على توجيه الضربة النووية الثانية بواسطة الغواصات التي زودتها بها ألمانيا في العقد الأخير، والتي بمقدورها تدمير المدن الإيرانية تدميرًا كاملًا. وهي تمتلك كذلك مركز قيادة وسيطرة محصنًا ومحميًا من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى لإدارة حرب نووية.

ومن غير المتوقع والحال هذه، أن يمثّل المشروع النووي الإيراني خطرًا على وجود إسرائيل حتى لو امتلكت إيران ترسانة من الأسلحة النووية. فالجهد الذي ما انفكت تبذله إسرائيل لإحباط المشروع النووي الإيراني لا يهدف إلى الدفاع عن وجودها كما يدعي نتنياهو والقادة الإسرائيليون عمومًا، وإنما يسعى إلى الحفاظ على احتكار إسرائيل السلاح النووي في الشرق الأوسط، ومنع إيران وأي دولة أخرى من الحصول عليه. وقد بات احتكار إسرائيل السلاح النووي جزءًا من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهو أحد أهم العوامل المؤثّرة في تعزيز سياسة الاستقواء وبسط النفوذ والتوسع والعدوانية التي تتبعها إسرائيل في المنطقة، ويساهم في الحفاظ على مكانتها بصفتها أقوى دولة إقليمية في المنطقة.

ولم يقبل نتنياهو تطمينات الرئيس أوباما في الحديث الهاتفي الذي تم بينهما غداة الإعلان عن الاتفاق بأنّ بنود الاتفاق تغلق الباب بالكامل أمام إمكانية حصول إيران على سلاح نووي، ودعا إلى اجتماع طارئ للمجلس الوزاري السياسي – الأمني الذي قرر بالإجماع رفض الاتفاق وأعلن أنّ إسرائيل غير ملزمة به. كما قرر المجلس شن حملة سياسية إعلامية تستهدف الرأي العام والنخب والقادة في أميركا وأوروبا، وتركّز على مخاطر الاتفاق النووي ضد إسرائيل والمنطقة والعالم، وتؤكد ليس فقط إمكانية أن تصبح إيران دولة نووية أو دولة حافة نووية بسبب هذا الاتفاق، وإنّما أيضًا أنّ الاتفاق يعزّز كثيرًا قوة إيران في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية وكذلك في مجال إنتاج الأسلحة التقليدية المتطورة. وأوضح نتنياهو في هذا الاجتماع أنه سيستمر في العمل بكل قوة ضد الاتفاق، وأنه سيبذل

كل جهده لإقناع ثلثي مجلس الشيوخ الأميركي بمعارضة الاتفاق، وذلك من أجل التغلب على فيتو الرئيس أوباما.

ولعل فشل نتنياهو في منع التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران بشأن مشروعها النووي، ومن المستبعد أن يتمكن من استمالة عدد كاف من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي لمعارضة الاتفاق النووي الإيراني والتغلب على فيتو الرئيس أوباما. ويبدو أنّ نتنياهو سيضطر في نهاية الأمر إلى التعايش مع الاتفاق والعمل في الوقت نفسه على الحصول على تعويضات من الإدارة الأميركية بعد أن يقرّ الكونغرس هذا الاتفاق في آخر أيلول/ سبتمبر المقبل. وتسعى إسرائيل إلى الحصول على مزيد من الأسلحة النوعية الأميركية المتطورة التي تعزّز قدراتها لا سيما قدرات سلاحها الجوي. ويشمل ذلك طائرات V22 المتطورة والتي لم تحصل عليها إسرائيل بعد، وطائرات الشبح F35، وأنظمة رادارات متطورة، وأنظمة أسلحة تخترق التحصينات والملاجئ، وأسلحة نوعية أخرى كانت رفضت أميركا في السابق منحها لإسرائيل.

إلى جانب ذلك من المتوقع، أن تسعى إسرائيل للتوصل إلى اتفاق إستراتيجي مع الولايات المتحدة يضمن استمرارها في الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري النوعي على جميع دول المنطقة، ويجدد التأكيد على الضمانات الأميركية بعدم الضغط على إسرائيل لفتح منشآتها النووية للرقابة الدولية، ويحدد بدقة الخطوات التي تعد خرقًا للاتفاق من جانب إيران، ويتناول بدقة كيفية مواجهتها والرد عليها، فضلًا عن تعزيز التعاون الاستخباراتي بين الدولتين لمتابعة المشروع النووي الإيراني والمشاريع النووية لدول أخرى في المنطقة قد تتجه نحو تطوير مشاريعها النووية.

5. 4 انعكاسات الاتفاق النووي على تركيا:

تُعتَبَر تركيا من بين كافة القوى الإقليمية في الشرق الأوسط الأكثر انتفاعاً من توقيع الاتفاق النووي مع إيران، فقد حافظت تركيا على علاقات جيدة بإيران، خصوصاً في الجانب الاقتصادي، في الوقت الذي تدهورت فيه علاقة إيران مع باقي

القوى الرئيسية في المنطقة تقريباً. فبالرغم من التنافس التاريخي بين الطرفين فيما يتعلق بالنفوذ الإقليمي، فإن وصول الإسلاميين إلى الحكم منذ تسعينيات القرن الماضي، من خلال أربكان، قد فتح الطريق أمام التعاون مع إيران، خصوصاً في الجانب الاقتصادي. وقد استمرت العلاقات على هذه الحالة بعد وصول العدالة والتنمية إلى الحكم في بداية الألفية الثانية واتباعه لسياسات تصفير المشكلات مع الجيران في المنطقة والتي استفادت منها إيران بشكل كبير. وخلال تلك الفترة كانت العلاقات تشهد بين الحين والأخر بعض التوترات لكنه سرعان ما كان يتم احتوائها، ولكن كان هذا قبل أن تظهر بوادر التنافس الكبير بين الطرفين بعد تعارض المصالح شبه التام في سوريا، ومن قبل في العراق، وتخلّي تركيا شيئاً فشيئاً عن سياسة تصفير المشكلات حتى أعلنها أردوغان صريحة مع انطلاقة عاصفة الحزم في اليمن من أن إيران تسعى للهيمنة على المنطقة وأن الأمر لم يعد يُحتَمل مع التلويح بالتحالف مع الخليجيين لمواجهة هذه الهيمنة، وهي الأزمة التي سرعان ما تم احتوائها بعد زيارة أردوغان لطهران.

الموقف التركي من الاتفاق نابع من عدة محددات أهمها أن تركيا لا تستطيع احتمال امتلاك إيران لسلاح نووي بسبب اعتبارات النفوذ الإقليمي وتوازن القوى التاريخي بين الطرفين وكذلك التماس الجغرافي بينهما بما يضع تركيا في موقف حرج مع إيران حتى بالرغم من تمتع تركيا بالحماية النووية الإستراتيجية لحلف شمال الأطلنطي باعتبارها عضو فيه، ومن هنا كان التأكيد على سلمية البرنامج النووي بشكل دائم. وكذلك نابعاً من أن تركيا لا تحتمل تدخلاً عسكرياً ضد إيران لأنه يتعارض بشكل مباشر مع مصالحها الجوهرية مع إيران، ومن هنا كان التأكيد على أن تركيا لن تدعم أي عمل عسكري ضد إيران.

ولهذا فإن الأتراك قد اعتبروا أن التوصل للاتفاق الإطاري كان بمثابة امتداد للجهود التي بذلوها في دعم مسار المفاوضات والحل السلمي، وأبرزها بالتعاون مع البرازيل في 2010 من خروج "إعلان طهران" إلى النور. وكان تعليق وزير الخارجية التركي على الاتفاق الإطاري مؤشراً على ذلك حين قال أوغلو أن تركيا سعيدة بالانتهاء لتفاهم سياسي، مبديا أمل تركيا في التوصل للاتفاق النهائي، كما

عبّر رئيس الوزراء التركي عن أن الاتفاق يمثل عهداً جديداً لاستقرار المنطقة، وهو ما يعكس التفاؤل التركي.

الأتراك يعتقدون أن بمقدورهم الإستفادة من رفع العقوبات عن إيران في جعل بلادهم مركز توصيل استراتيجي للطاقة في المنطقة من خلال إشراك إيران في أحد خطوط نقل الغاز التي تمر عبر تركيا إلى أوروبا، خصوصاً بعد أن ضربت الأزمات في شرق أوروبا إستقرار الإمدادات الروسية إلى أوروبا، فضلاً عن الخلافات السياسية بين بروكسل وموسكو والتي تلعب فيها إمدادات الطاقة الروسية دوراَ أساسياً في الضغط الروسي على الاتحاد الأوروبي(29).

غير أنه يجب الوضع في الاعتبار أن هذا التفاؤل التركي بالاتفاق النووي ليس مطلقاً، لأن نتائجه المتُوقعة تجبر تركيا على سلوك مسارات سياسية معينة والإبتعاد عن مسارات أخرى في المنطقة، خصوصاً فيما يتعلق بالموضوعات التي تشكل قضايا جوهرية لإيران مثل القضية السورية. وذلك ينبع من أن الإرتباط الاقتصادي الكبير لتركيا بإيران يجعل هامش المناورة السياسية معها صغير، غير أنه يبدو أن هناك قضايا مفصلية لن تتوانى تركيا عن التصرف فيها بشكل قد يتعارض مع مصالح إيران بشكل مباشر مثل قضية الأكراد السوريين وإمكانية التدخل المباشر في شمال سوريا.

بل يمكن القول إن تركيا غير مستعدة لخسارة المعركة في سوريا بعد أن ألقت بثقلها في مواجهة الأسد وبعد خسارتها لحلفائها في كل من مصر وليبيا ونوعاً ما في تونس، وكل هذا يدفعها إلى زيادة دعمها للمعارضة السورية والذي يجعل الوضع يبدو كما لو أن هناك حرباً غير معلنة بين إيران وتركيا في سوريا. وفي نفس هذا الإطار تأتي مؤشرات تعزيز التقارب التركي مع كل من قطر والسعودية في إطار ما يسمى بالحلف السني، خصوصاً منذ تولي الملك سلمان الحكم، وتعاونهما في سوريا وغيرها لمواجهة التوسع المتزايد في نفوذ إيران بعد توقيع الاتفاق، وكذلك يأتي الحديث عن استثمارات خليجية ضخمة في تركيا يأتي في إطار محاولة تركيا توسيع المساحة التي يمكنها الحركة والمناورة فيها.

5.5 الخاتمة:

يأتي هذا الاتفاق النووي في الوقت الذي تضرب فيه الشرق الأوسط أزمات كبرى عصية على الحل، بالإضافة إلى مشكلة المنطقة الرئيسية المتمثلة في القضية الفلسطينية، ويتزامن هذا الاتفاق كذلك مع مؤشرات وأحاديث لا تتوقف عن إنسحاب الولايات المتحدة من المنطقة وتوجيه دفّتها نحو المحيط الهادي. وكل هذه التطورات المتزامنة دفعت بالكثير من التكهُّنات بشأن طبيعة هذا الاتفاق وتوقيته والنتائج المُنتظرة منه، وأحدث حالة قلق وترقب إقليمي غير مسبوقة من جانب جميع الفاعلين الرئيسيين في المنطقة تقريباً.

وفي الوقت الذي ترى القوى العالمية الكبرى أن هذا الاتفاق ستكون له نتائج إيجابية على الأمن في الشرق الأوسط، فإن كل من الخليج العربي وإسرائيل قد أعربا عن قلق شديد من تبعات هذا الاتفاق وأصبح كل منهما يبحث عن خطوته التالية ماذا تكون.

أمّا تركيا، فإنها تكاد تكون القوى الإقليمية الرئيسية الوحيدة التي تبدي تفاؤلها بهذا الاتفاق، وهو أمر طبيعي ومفهوم في إطار ما سقناه من مصالح مشتركة، اقتصادية بالدرجة الأولى، بين الطرفين مع الإبقاء على الخلافات السياسية في الواجهة. هذا في الوقت الذي جاء فيه الموقف المصري ضبابياً وغير واضح، غير أنه يميل بطريقة أو بأخرى إلى الوقوف خلف الموقف الخليجي.

وبشأن الأزمات التي تشهدها المنطقة، فإن الاتفاق يُتوقع أن يأتي ليحدث نقلة كبيرة في قوة ووتيرة الحرب في سوريا بعد رفع العقوبات الاقتصادية وقيود التسليح عن إيران، وهو ما يجعلنا نتنبأ بإمدادات جديدة للحلفاء في سوريا وحزب الله، على أن تستمر حالة الفتور مع حماس بسبب مواقفها من اليمن وسوريا. وعلى الطرف الأخر لن يترك الخليجيون وتركيا إيران لتقلب الطاولة عليهم في سوريا وسيكون هناك دعم أكبر للمعارضة لمواجهة حلفاء إيران واستغلال الدفعة المعنوية التي حصل عليها المعارضون بعد معارك إدلب والساحل والنجاح الواضح الذي حققته ظاهرة "جيش الفتح". وعلى أي حال لا يُتوقع أن يكون هناك تغيّرات جذرية على الأرض في سوريا، إلا في قوة ودمار الحرب، خلال الشهور القليلة المقبلة، كما لا

يُتوقع أن نشهد تدخلاً واضحاً ومباشراً من جانب إيران أو الخليجيين على غِرار ما حدث في اليمن.

أمّا اليمن والعراق، فلا يبدو أن تغييراً كبيراً سيطرأ على الأرض فيهما؛ اليمن لأن الحصار الذي تفرضه عاصفة الحزم يجعل إمكانية تقديم دعم إيراني كبير شيئاً مُستَبعَداً ما يجعل الأوضاع على الأرض لا تتأثر كثيراً بالاتفاق النووي، كما أن الخليجيين سيرفضون أي دور سياسي لإيران لا يؤدي إلى تحقيق الجزء الأكبر من مصالحهم وأهدافهم في اليمن. والعراق لأن المعركة فيها قد حُسِمت منذ فترة بعيدة لصالح إيران التي على الأرجح ستقوم بزيادة دعم الحشد الشعبي لمواجهة داعش دون أن يكون هناك إعلاناً صريحاً عن ذلك.

الاتفاق قد يفتح مزيدًا من الفرص الاقتصادية أمام ايران؛ لكن الانفتاح على علاقات اقتصادية أوسع مع الدول الأقليمية مع بقاء التناقض في الأجندة السياسية الإقليمية في ظل تحرُّر إيران من القيود والضغوط الاقتصادية والسياسية؛ سيؤدي إلى تآكل التوازن في ميزان القوى لصالح إيران؛ إذا لم يطرأ أيٌّ تغيير على هذه المعادلة على المدى المتوسط والبعيد. هذا الوضع قد يترك أمام ايران واحدًا من ثلاثة خيارات:

1. إما أن يدفع ايران إلى تغيير أجندتها السياسية في المواضيع الإقليمية لتفادي الصدام مع المحيط العربي، والاستفادة القصوى من المكاسب الاقتصادية .
2. وأما أنَّه سيدفعها إلى اللجوء لأدوار أخرى لإقناع إيران بتغيير سياساتها بالطرق الناعمة (كتأدية دور الوسيط أو المبادر، أو زيادة الحوافز الاقتصادية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل).
3. أو سيدفع الدول المحيطة إلى القيام بشبكة تحالفات ومصالح إقليمية لاحتواء إيران.

وفي ضوء متغيرات دولية وإقليمية تعاقبت على مفاوضات البرنامج النووي الإيراني بين دول مجموعة (5+1) وإيران، وأمام متغيرات داخلية خاصة في الولايات المتحدة من جهة وفي إيران من الجهة الأخرى، مثلت تلك الظروف جميعا

بيئة فارضة لإيجاد إطار من التفاهم بين الغرب وإيران حول برنامجها النووي، وتعتبر المتغيرات الإقليمية هي الراعي الحقيقي للوصول لذلك الاتفاق، وكذلك الضامن له، فالتجربة وخاصة في العراق أثبت أنه حتى الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفرض واقعا مغايرا في الشرق الأوسط من دون تكاليف كبيرة ربما لم يعد متاح لها أن تدفعها الأن، إلا أنها تستطيع أن تحقق ما تربو له مصالحها في ظل تعاون إيراني مقيد بالعقوبات الدولية الاقتصادية والعسكرية، كما أن إيران قد نجحت في فرض شخصيتها على النزاعات في اليمن وسوريا، وقد نجحت في تحقيق أهدافها بشكل صريح في سوريا والتي تتمثل في استمرار نظام الحكم السوري، وبشكل أخر أقل صراحة في اليمن التي أصبحت ساحة تعبر فيها السعودية عن غضبها إزاء التدخل الإيراني في المنطقة العربية، لذلك وأمام تلك المتغيرات الجوهرية التي تشهدها المنطقة بصعود دور إيراني غير مقيد بعقوبات، وعالم عربي يبدو متوجسا من ذلك الدور، إلا أنه يبدو أن العرب أنفسهم قد ساهموا في تعزيز الدور الإيراني في المنطقة تاريخيا بالتخلي عن القضايا العربية الكبرى، وتحويلها لقضايا خاصة بكل دولة بعد الثورات العربية، فتطييف الصراع الذي دفعت نحوه بقوة المملكة العربية السعودية، جعل من حجة حماية الشيعة في الخليج والشام أمرا أكثر قبولا دوليا، ومحليا بين السكان الشيعة، والذين تتراوح نسبتهم في تلك المناطق ما بين 10: 70% في بعض المناطق، لذا فإن الأثر الاقتصادي الكبير والانفتاح الدولي والخبرات الدبلوماسية التي اكتسبتها إيران في ظل المقاطعة، قد يعظم الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية ووسط أسيا، إذا لم يتم التوقف عن تطييف الصراع مع إيران واعتباره صراعا سنيا شيعيا من شأنه أن يعيد للعرب دورا أكثر فاعلية في ملفات المنطقة، كما أن تعطيل إنشاء قوة عربية مشتركة لتتولى مسئولة الحرب على الإرهاب بديلا عن القوات الغربية أو الإيرانية سيجعل من ذلك التدخل لا مفر منه، خاصة في ظل ازدياد نفوذ التنظيمات الإرهابية مثل داعش والوضع المأساوي الذي يضغط على الغرب في شكل موجات اللاجئين مما يدفع الغرب للتدخل العاجل لإنهاء الأزمة ومن دون شك سيكون بتعاون إيراني، نظرا لأن المانع من تكوين

القوة العربية المشتركة في الأساس هو خلاف عربي- عربي حول تحديد الأولويات والأعداء.

6.5 النتائج:

أولاً: ترى الباحثة أن حالة الأمن في المنطقة بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات الأمن لدول المنطقة. ولذلك فإن خيار المشاركة الجادة والفاعلة في بناء إستراتيجية أمن مشتركة من قبل جميع دول المنطقة أصبح مطروحا بالفعل وبقوة كبيرة أمام إيران ودول المنطقة لإنقاذها من حرب مدمرة رابعة وإن اختلفت رؤى دول المنطقة وأهدافها لما هو كائن وما يمكن أن يكون فيها.

إن التداخل الكبير بين ما يمكن أن يحققه الاتفاق النووي من فوائد على إيران وبين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المترتبة على مجتمعات المنطقة في حال قيام حرب جديدة مدمرة نتيجة لهذا البرنامج، تحتم على دول المنطقة النظر إلى هذه المشكلة بنوع من الجدية والحرص والسرعة في العمل المشترك لتفادي وقوعها.

ثانياً: بالنسبة لدول الخليج العربي، فإن من أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي إيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي -الخليجي من جهة والعربي- العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها. وإن شدة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول العربية في مشرقه ومغربه، وعدم قدرة دول الخليج على مجابهتها وحدها وبشكل منفرد، تفرض على الدول العربية ضرورة تطوير الهياكل التكاملية العربية وتفعيلها على المستويات كافة، الدفاعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك لتحجيم أثر تلك التحديات. وهذا الأمر يتطلب ضرورة تعميق الحوار العربي – العربي الجاد والمنفتح خاصة بين الدول المعنية بأمن المنطقة خاصة والأمن العربي عامة. وبطبيعة الحال فإن ذلك يتطلب تفعيل، وربما إعادة

إحياء المؤسسات المختصة بالتعاون والدفاع العربي المشترك، وتنشيط دورها العسكري والسياسي.

ثالثاً: ضرورة مد جسور الثقة والتواصـــل الفعلي بين تركيا وبقية أطراف النظـــام العربي، لتمتين أواصر التبـــادل العسكـــري والبعثات والخبرات والدورات العسكرية التي من شأنها الارتقاء بالعلاقة العسكرية والنهوض بأوضاعها إلى المستوى الأفضل الذي يفترض أن يكون.

رابعاً: تشكيل هيئات عربية عليا، تمثل سائر القطاعات الرسمية والأكاديمية المعنية بالعمل العربي المشترك، تكون بمثابة المظلة التي تؤطـــر عمل مختلف المؤسسات التابعة لتلك القطاعات، بحيث تساهم في العمل على صياغة رؤية قومية عامة تخدم أهداف الأمن العربي بمناطـــق الوطن العربي المختلفـــة، وتنسجم مع تطلعـــات الأمة وطموحاتها الممتزجة بهويتها الثقافية.

خامساً: إعادة النظر في طبيعة العلاقـــات العربية – الإيرانية القائمة في مجالات الأمن والتعاون، بغية تحديد مواطن الضعف والقصور في فهم سياسة كل منهما، وتحديد مدى تناغمها مع ما تختزنـــه منظومتها الثقافية من قيم وقواعد، سعياً إلى الخروج ببدائل يمكن أن تكـــون أكثر قدرة على فهم حالـــة الأمن والاستقرار، والإسهام في تجـــاوز مشكلاته والنهـــوض بأوضاعه، الأمر الذي يمكن أن يسهم أيضاً في العمـــل على وضوح الرؤية لطبيعـــة الأمن المراد تحقيقه في منطقتهم، ويبعد كل منهما عن الاتهامات التي تطال طبيعة سياسة كل منهما ودورها ومنطلقاتها وأهدافها.

سادساً: إن القلق من استثمار إيران لأوراق المساومة في الملفات الملتهبة في المنطقة يتطلب بداية توحيد وجهات النظر والرؤى بخصوصها دون محاولة أي طرف من دول التحالف فرض وجهة نظره في ملفات لا تمس أمنه بصورة مباشرة، وعلى أساس خطوط عريضة لسياسات حاكمة وليس بمبادرات منفردة وإخطار الأطراف الأخرى. من المفيد لمصر ودول المنطقة عدم تصاعد النغمة المذهبية، ورغم أن محور الحركة الإيرانية في ملفات المنطقة يستند إلى دعاوى مذهبية ومن خلال كتل وتيارات مذهبية ترتبط بها، إلا أن تجاوز ذلك

يسهم في تحصين الجبهات الداخلية في دول الخليج، ويعيد التنافس والصراع إلى أبعاده السياسية، وأن قضية مواجهة أية سياسات إيرانية غير إيجابية سوف تبقى مرهونة بقدرات دول المنطقة ذاتها خاصة وأن الولايات المتحدة لن تمارس أي سياسة لاحتواء إيران، خلال المرحلة المقبلة بل إنه من المرجح أن تسعى للاستفادة من قلق دول الجوار من تحركاتها المستقبلية في إقناعها بمزيد من عقود التسليح.

سابعاً: إن الانعكاسات الإقليمية للاتفاق الإيراني مع المجموعة السداسية سينتج عنها تعميق التدخل الإيراني في الإقليم من العراق في الشرق، ولبنان وسوريا في الغرب، وشبه الجزيرة العربية من خلال اليمن، مما يهدد الدول العربية السنية، خاصة السعودية والبحرين. وتري مراكز الفكر بإسرائيل أن هناك تغيرا في مسار التطورات في حروب المنطقة، عقب الاتفاق مع إيران.

7.5 التوصيات:

1- تفعيل دور عربي مناسب للمشاركة مع الدول الكبرى في إيجاد حل للقضايا النووية في المنطقة سواء القضية النووية الإيرانية والوصول إلى حلول سلميه من جهة، والسلاح النووي الإسرائيلي من جهة أخرى، واستغلال الموقف الولي للفت النظر إلى السلاح النووي الإسرائيلي وأثرة السلبي على دول المنطقة .

2- العمل على أعادة أجواء الثقة والاحترام المتبادل للعلاقات –العربية الإيرانية وذلك يأتي في إطار دور جامعة الدول العربية لإيجاد رؤية عربية مشتركة تعيد صياغة هذه العلاقات .

3- إيجاد حلول سريعة ومناسبة لمصادر الصراع والخلاف بين الدول الغربية وإيران ولعل إبرازها إيجاد حل مناسب لقضية الجزر الإماراتية التي تعد المحدد الرئيسي للعلاقات العربية –لإيرانية، وغيرها من القضايا الخلافية

4- إعطاء إيران فرصة لمعرفة توجهاتها وأهدافها من خلال طرحها العديد من الحلول لبعض القضايا العربية ومحاولتها العديدة لمساعدة بعض

الدول العربية،وتدخلها لحل بعض القضايا في المنطقة، الأمر الذي قد يعيد أجواء الثقة لتقوية العلاقات العربية –الإيرانية .

5- العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية العربية مع إيران والاستفادة من الخبرات الإيرانية، وخلق مصالح مشتركة،الأمر الذي يترك اثأر ايجابية على هذه العلاقات .

6- فتح حوار شامل مع الحركات الراديكالية في المنطقة، والتحاور معها، والتوصل معها إلى اتفاقات بخصوص القضايا التي تدافع عنها، بما يتوافق مع مصلحة المنطقة والوصول إلى الحلول المناسبة والمثمرة .

7- على إيران ان تدرك ان امن واستقرار المنطقة واجب ومسؤولية يتحملها الجميع ،ولذلك يجب عليها ان تكف عن أثارت النعرات الطائفية والمذهبية خاصة التي مارستها في العراق وتريد تصديرها إلى بقية الدول المجاورة ،وان تكف أيضا عن دعم الحركات الراديكالية وممارسة بعض التحديات العسكرية خاصة في منطقة الخليج ،وان تعي إلى ما يصدر عنها من خطابات إعلامية تهدد استقرار المنطقة ، وان تعمل سريعا إلى إعادة أجواء الثقة والأمن والاستقرار إلى المنطقة من خلال التزامها بالاتفاقات الدولية المتعلقة بحسن الجوار واحترام سيادة الدول.

8- على الدول العربية إعادة صياغة أدوارها ومواقفها في المنطقة ،والوصول إلى رؤية شاملة موحدة تخدم القضايا العربية بدلا من تبني كل دولة إستراتيجية منفردة تفتح المجال وتعطي الفرص للدول أخرى، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو تركيا للممارسة دورها في المنطقة على حساب مصالحها ،حتى ولو كان تفعيل هذا الدور في إطار جامعة الدول العربية على اقل تقدير .

9- على الدول العربية خاصة الحليفة والصديقة للولايات المتحدة ،ان تفعل سياساتها ومجال أدوارها في السياسة الأمريكية وان لا تبقى المنطقة العربية مجرد منطقة إجراء اختبارات ومخططات للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .

10- على الدول العربية وخاصة النفطية ان تعي بأن هناك مصادر قوة لها يمكن استغلالها والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لجعلها القيام بإيجاد حلول للقضايا العربية في المنطقة ومن هذه المصادر النفط والعلاقات الاقتصادية المختلفة لها مع عدد من الدول العربية .

قائمة المراجع

ا. المراجع العربية:

أبو ناصر ،عبدا لله (2010)"**الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**"ط1،عمان –الأردن .

أبو هدبه، احمد (2006)"**إسرائيل والمشروع النووي الإيراني** "ط1،مركز الدراسات الفلسطينية توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت –لبنان.

أحمديان، حسن،(2015)، **الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية**، مركز الجزيرة للدراسات،يونيو/حزيران 2015.

إدريس السعيد ،محمد (2009) "**الأزمة السياسة الإيرانية وانعكاساتها الخارجية** " السياسة الدولية ،العدد 178،اكتوبر2009

أغوان على بشار بكر(2015) ، المركز الديمقراطي العربي، **الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**، يوليو 2015.

بارزي ،تريتا (2008) "**حلف المصالح المشتركة- التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة** " ترجمة أمين الأيوبي ، ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون.

بهجت، جودت (2006). عوامل الاستقرار والسلام في منطقة الخليج. **مجلة المستقبل العربي**، العدد 211

بوزيدي يحيى (2015)، **الاتفاق النووي والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أغسطس 2015، متاح على الرابط :http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/20158754947340164.htm

بيومي، زكريا سليمان، (2009)، **العرب بين النفوذ الإيراني والمخطَّط الأمريكي الصهيوني**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دمشق.

تشوبين ،شاهرام (2007)"**طموحات إيران النووية**" ،ط1، ترجمة بسام شيحا ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت –لبنان .

تقي الدين رندة (2015)، **توسع إيران أسهل بعد الاتفاق النووي**، جريدة الحياة، 10 يونيو 2015، متاح على الرابط :http://alhayat.com/Opinion/Randa-Taghi-Deen/9470965

توفيق،سعيد حقي (2000) "**مبادئ العلاقات الدولية** " ط1، دار الأوائل للطباعة والنشر .

جيمس راسل ، (2008) **التهديدات الإقليمية والإستراتيجية الأمنية: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات, متوفر على الرابطWWW.ALzaytouna.Net

الحروب ،خالد (2006)"**إيران تحدي (اوتغير)موازين القوى الإقليمية** "،شؤون عربية العدد 125،ربيع 2006.

الحريري جاسم يونس (2007), التداعيات المتوقعة للانتشار النووي في المنطقة على دول مجلس التعاون ومستقبل هذا الانتشار ومواقف دول المجلس منه, **مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج، للدراسات الإستراتيجية**، لندن، المجلد الثامن، العدد44، ص 127.

حسن،محمد (2004) "**قضايا إيرانية**" **التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي** "العدد الثاني ،مركز دراسات الشرقية –جامعة القاهرة .

الخالدي ،علي (2007) "**إيران في مواجهة الضغوط الخارجية**" السياسة الدولية،العدد 155- يناير 2007 .

الديدموني،شرين(2007)"**المشروع النووي الإيراني –الإبعاد الإستراتيجية والانعكاسات الإقليمية** "،مجلة النهضة ،المجلد الثامن ،العدد 1 ،يناير 2007 .

راشد ،سامح (2006) "**إيران وسوريا .....التحالف حول لبنان**" السياسة الدولية ، العدد 166 – 2006 .

الراوي ،رياض (2006) "**البرنامج النووي الإيراني وأثرة على منطقة الشرق الأوسط**"ط1 ،دار الأوائل للنشر والتوزيع دمشق –سوريا .

زاده ،بيروزمجتهد (2000) "**التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين** "دراسات شرق أوسطية ،السنة الخامسة ،العدد 12،صيف 2000.
الزعبي ،محمد (2007)"**الاستعمار الأمريكي الجديد للشرق الأوسط –ملامحه وتداعياته** "ط1 ،دائرة المكتبة الوطنية –الأردن .
الزهيري، ابوبكر مرشد(2008)"**التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي** "ط1،مكتبة الصادق ،صنعاء–اليمن .
السرجانـــي راغب (2007)، "البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المستقبل، الملف النـــووي الإيراني"، **قصـــة الإسلام**، 2007/12/3، ص1
سعيد محمد السيد(2006) ، "إيران "الغامضة" والعرب "الغربـــاء" في عالم محاك من حجج خائبة"، **جريدة الحياة**، 21 أيلول 2006
السعيد، محمد إدريس،(2007)، "إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين"، **البيئـــة مختارات إيرانية**، العدد 84، يوليو 2007، ص1
سكاي نيوز (2015) **ترحيب عربي حذر باتفاق إيران النووي**، ، 15 يوليو 2015،http://goo.gl/wpx7Bj
الصمادي فاطمة (2015)، **النووي الإيراني: "الاتفاق الجيّد" يشعل صراعا داخليا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 4 أغسطس 2015، متاح على الرابط:http://www.dohainstitute.org/release/6655c49b-1084-415a-8e8c-8ea28b214ab9
الصمادي، فايز عبد المجيد؛ بني ملحم، غازي صالح ، (2009)، البرنامج النَّووي الإيراني وأمن الخليج العربي، دراسة تحليلية، **مجلة المنارة** ، المجلد 15، العدد 3، جامعة آل البيت.
طعمة، حسن (2010). "**نظرية اتخاذ القرارات** "، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والطباعة.
عبد الفتاح ،بشير(2005) "**أمريكا وإيران ......مواجهة أم مصالحة**" ،السياسة الدولية ،العدد 160،ابريل 2005.

عتريسي،طلال (2006) "**الجمهورية الصعبة -إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية** "ط1،دار الساقي –الحمراء –بيروت –لبنان

العرب، محمد عــز ،(2006)، **مختارات إيرانية**، العدد 61، أب 2005

العقابي، علي عوده(1996) **العلاقات السياسية الدولية : دراسة فـــي الأصـــول و التاريخ و النظريات**، بيروت، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان

العلوي ،خالد بن محمد (2007) "**التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني** "إدارة الدراسات السياسية –حركة التوافق الوطني الإسلامية –الكويت

علي،حسين (2005) "**هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة** "ط1 ،دار الكتاب العربي .

الفضل، مؤيد عبدالحسن (2004). **نظرية اتخاذ القرار (مدخل كمي)**، دار المناهج للنشر والتوزيع.

قهوجي ،رياض (2007) "**الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية –الإيرانية** "السياسة الدولية ،العدد 168 –ابريل 2007 .

كام،افريام(2005) "**تقرير استراتيجي إسرائيلي كبح لخطر النووي الإيراني – الخيار العسكري**" ،مجلة الأرض ،السنة 32 ،العدد الثالث ،آذار 2005.

كلاوسون پاتريك (2015)، **التأثير المحتمل لمكاسب إيران الاقتصاديةمن الاتفاق النووي على سياستها الخارجية**، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 10 يوليو 2015، متاح على الرابط:http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/how-irans-economic-gain-from-a-nuclear-deal-might-affect-its-foreign-policy

اللباد ،مصطفى (2007)"**قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية** "شؤون عربية ،العدد 129 –ربيع 2007

اللباد ،مصطفى (2009) "**موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة** "،شؤون عربية ،العدد 138،صيف 2009.

اللباد، مصطفى (2015)، **الاتفاق النووي وتداعياته الجيو اقتصادية على قطر والإمارات**، السفير، 15 يوليو 2015،
ليونيد الكسندر وفتش،(2008)، "مناورات روسية في الملــف النووي الإيراني"، **شبكة الأخبار العربية عــن صحيفة البيـــان الإماراتية**، 2008/3/13، ص1
المجالي, عصام(2007), **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الاسلامية1979**, رسالة ماجستير غير منشوره, جامعة مؤتة.
مجلة شؤون خليجية (2015)**مكاسب للاقتصاد الإيراني في حال التوصل لاتفاق نووي**، ، 8 مارس 2015، http://goo.gl/D47nbq
محمود ،احمد إبراهيم (2010) "**حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أم السقوط**"ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت -لبنان .
محمود ،حامد (2009) "**انتخابات الرئاسة وملفات السياسة الخارجية الإيرانية**" السياسة الدولية،العدد177،يوليو 2009.
محمود ،موسى محمد (2008) "**الموسوعة الجغرافية**" ط1، دار دجلة للنشر عمان- الأردن.
مخيمر ،أسامة (2007) "**المواجهة الأمريكية الإيرانية -تصعيد أم تهدئة**" السياسة الدولية ،العدد 168,ابريل 2007
مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، (2015)**اتفاق إيران النووي وردود الفعل الأولية**، ، 14 يوليو 2015،http://goo.gl/yANlsS
المعشر، مروان ،(2015)، **الاتفاق النووي مع إيران، مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، 29 يوليو 2015، متاح على الرابط:http://carnegie-mec.org/2015/07/29/ar-60879/ie1w
مقلد، إسماعيل صبري، (2006)، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**،دار السلاسل.
موسوي، سيد حسين (2006) "**فرضيات الأزمة النووية بين إيران والغرب**" شؤون الأوسط ،العدد 121 شتاء 2006.

موقع الجامعة العربية "**موقف الجامعة العربية من الملف النووي الإيراني** "على الرابط :WWW.googl.COM

ناجي، محمد عباس (2015)، **الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية،** المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط،http://goo.gl/jrOcMn

نافعة، حسن(2010). **أوضاع المنطقة بعد عام من الغــزو والاحــتلال الأميركــي للعــــراق** ، المختصــــر للأخبـــار, متـــوفر عبـــر الــــرابط http://www.almokhtsar.com

نقولا ناصر(2008)، "شراكة عربية –إيرانية أم شراكة إيرانيــة– أمريكية"، **شبكــة الانترنت للإعلام العربيــة**، 24 كانون الثاني 2008، ص1

ب. المراجع الاجنبية:

Afrasiabi K. L., (1994)**After Khomeini: New Direction in Iran's Foreign Policy**, Boulder, 1994, p36

Afshon Ostovar, (2015), I**ran has a bigger problem than the West: Its Sunni neighbors**, June 9, 2015:

Bijan Mossavar Rahmani, (2000)"Persian Gulf Oil: Iran's Role "Fifth IIES International Conference, Tehran, November 2000. See also,. Geoffry Kemp**: "The Persian Gulf Remains the Strategic Prize**" in Survival. Vol. 40. Nu. 4. Winter 1998-1999, p133

Dougherty, James, Pfaltzgraff, Jr., Robert L., (1997), **Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey**, 5th Edition

Gasiorowski Mark: (2007)The New Aggressiveness in Iran's Foreign Policy. Middle East Policy, Vol. XIV, No2, Summer, 2007, p 127

Joseph Rivera, , (1973). **The psychological dimension of foreign policy**, chariss publishing company, Ohio.

Kamran Taremi(2003) Iranian Perspectives on Security in the Persian Gulf, Iranian Studies Volume 36, Nu. 3. Sept. 2003. p1

Karl Vick: (2006)"In **Iran, Power Written in Stone**", Washington Post, January 23, 2006

Maclle and, c (1967). **Theory and the international system**. Macmillan, New York.

Mansour , Morteza(2007) Protecting Iranian Interest in the Persian Gulf Region, **Iranian News and Iranian Culture Journal**, December 11, 2007, p2

Peter Jones, (1998)"**Iran's Threat Perception and Arms Control Policies**", The Non-Proliferation Review, no, 6, 1998, p42

Shahram Chubin,(1994) **Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions and Impact**, Washington, D, C, 1994, P8

Shireen Hunter(1994) **Iran after Khomeini, the Washington Papers**, No, 156, New York, 1992, p102

Stanislav Lunev: (1998)**Through the Eyes of the Enemy, the Autobiography of Stanislav Lunev**, Regnery Publishing Inc, ISBN 0-89526-390-4,P 2024

Thomas Steve(2007) Clemons blog. www. washingtomnote. com. at R. Mattair: Multual Threat **Perceptions in Arab/ Persian Gulf: GCC Perceptions, Middle East Policy Concil**, Vol, XIV, No2, Summer 2007,136

William Bill, (1998)**The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations**, New Haven, Yale University Press, 1989, P203

المعلومات الشخصية

الاسم : حلا عبدالله لافي الشمايله

الكلية : العلوم الاجتماعية

التخصص: **علاقات الدولي**

السنة : 2016